جامعة بجاية
Tasdawit n Bgayet
Université de Béjaïa

جـامعة عبـد الرحمان مـيرة- بجـاية
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم القانون العام

جهود منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام
تخصّص: قانون دولي عام

من إعداد الطالب
- دحماني يحـي
- بورمـان مراد

تحت اشراف الدكتور
د/ موري سفيان

لجنة المناقشة:

أ/ بهلول جمـال، جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية ---------- رئيساً
أ/ موري سفيان، جـامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية ---------- مشرفاً ومقررا
أ/ تبـري أرزقـي، جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية ---------- ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

قائمة أهّم المختصرات

أولا- باللغة العربية:

ج. ر.ج.ج.:	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
د.م.ج:	ديوان المطبوعات الجامعية
د.د.ن:	دون دار النشر
د.ت.ن:	دون تاريخ النشر
ج:	جزء
ص . ص :	من صفحة إلى صفحة
ص :	صفحة
ط :	طبعة
ع:	عدد
م:	مادة
م.ش.د:	منظمة الشفافية الدولية

ثانيا- باللغة الفرنسية:

- Ed **: Ed**ition.
- N° **: N**uméro.
- Op.cit. : (**Op**ére **Ci**tato), Référence Précédente Citée.
- P **: P**age.
- P.P **:** de la **P**age à la **P**age.
- U.N.D.P **: U**nited **N**ations **D**evelopment **P**rogramme.
- T.I : **T**ransparency **I**nternational.

مقـــدمة

يعدّ قياس الفساد تحديا لكل الفاعلين، ويرجع ذلك لعدم وجود تعريف متفق عليه بالإجماع للاعتقاد السائد حول مسألة الفساد[1]، كما أن الطبيعة غير الرسمية و الخفية للفساد تجعل منه ظاهرة غير قابلة للرصد، ولم تكن هذه الظاهرة حكرا على الدول النامية فقط، بل امتدت لتشكل الدول المتقدمة أيضا ليكون الفساد ظاهرة عالمية.

يؤثر الفساد سلبا في جميع جوانب حياة الأفراد و المجتمعات، حيث يؤدي إلى خسائر كبيرة على كافة النواحي، فالفساد يكبح التنمية و يؤثر على القدرة في جذب الاستثمارات، كما يوسع من دائرة الفقر و التخلف الناتج عن فقدان الموارد الوطنية و المساعدات الدولية الموجهة للدول الأكثر فقرا[2]، وقد أجمعت المنظمات، الهيئات الدولية، الاقليمية و الوطنية، الحكومية و غير الحكومية و كذا منظمات المجتمع المدني على أن الفساد ظاهرة تمس كل المجتمعات و الدول سواء المتقدمة منها أو السائرة في طريق النمو و عليه فتفعيل التعاون لمحاربته أصبح أكثر من ضروري[3].

ترتكز الجهود الدولية لمكافحة الفساد على الهيئات الدولية على رأسها منظمة الامم المتحدة التي تتخذ من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد إطار قانوني دولي لإظهار آليات مكافحة الفساد و إلزام الدول الأطراف لتبني الاتفاقيات على المستوى الداخلي، بتعديل إطارها القانوني لمحاربة الفساد أو اعتماد قوانين جديدة لمحاربته، وعليه فقد بادرت منظمة الامم المتحدة بإقرار اتفاقية الامم المتحدة

[1] - في هذ الاطار يرى "جورج مودي شاوت" أن أرجح تعريف للفساد هو الذى ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية الأمريكية: الفساد هو سوء إستخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح خاصة. لمزيد من التفصيل أنظر حاحة عبد العالي، الاليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون عام، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 21.

[2] - جدير بالذكر أن رئيسة منظمة الشفافية الدولية الحالية قد أوضحت أنه" في أشد البلدان فقرا، يمكن لمستويات الفساد أن تعني الفرق بين الحياة و الموت، عندما تكون الأموال المخصصة للمستشفيات أو المياه النظيفة على المحك ، وقالت إن استمرار ابتلاء الكثير من المجتمعات بالمستويات العالية من الفساد و الفقر قد بلغ حد الكارثة الإنسانية المستمرة بشكل لا يمكن السكوت عليه. لمزيد من التفصيل أنظر عدلي ناشد سوزي، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد و أثاره الاقتصادية، دراسة تطبيقية ، قسم الاقتصاد و المالية العامة، كلية الحقوق، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2020، ص 166

[3] - حاحة عبد العالي، المرجع نفسه، ص 39.

لمكافحة الفساد لسنة 2003[4]، لتكون مرجعية الدول في محاربة الفساد، خاصة في مجال المساعدة القانونية المتبادلة و استرداد عائدات الفساد و تسليم المجرمين[5].

استدعت مكافحة الفساد إضافة للآليات القانونية الدولية، وجود تشريعات و آليات داخلية في الدول للوقاية من الفساد، حيث اتجهت معظم القوانين الوطنية إلى تجريم الفساد و استحداثا أليات للوقائية منه و الحد من انتشاره، كما اقتضى الأمر إشراك المنظمات غير الحكومية و منظمات المجتمع المدني التي تهتم مراقبة الفساد و مكافحته كمنظمة الشفافية الدولية، نظرا إلى ما تتمتع به هذه التشكيلات من ثقة لدى المواطنين و إلى قدرتها على تعبئة طاقات كامنة قصد محاربة الفساد.

يتخذ نشاط منظمة الشفافية الدولية عدة أشكال و يرتكز على ثلاث أولويات وهي التوعية، الترقية ومراقبة مكافحة الفساد[6]، ترمي من خلالها المنظمة لوقف تدفق الأموال القذرة و اجتثاث جذور الفساد و محاسبة الفاسدين، و تركز المنظمة اهتمامها على خمسة مجالات وهي: الفساد في السياسة، الفساد في القطاع الخاص، الفساد في المقاولات العامة، الفقر و التنمية، والاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد، ويهدف عملها إلى حماية الموارد، تأمين النزاهة في السياسة، قيادة النزاهة في العمل، متابعة التنفيذ و العدالة، توسيع الفضاء المدني للمساءلة وبناء قيادة مجتمعية ضد الفساد[7].

تكمن أهمية دراسة جهود منظمة الشفافية الدولية في الوقاية من الفساد، في تحديد خطورة ظاهرة الفساد التي أصبحت تنال مقدرات الشعوب وتؤثر مباشرة على خطط التنمية، كما تهدف إلى إظهار الدور و المكانة الدولية لمنظمة الشفافية الدولية في الوقاية من الفساد و الرقابة عليه وذلك

---

[4] - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، يوم 31 أكتوبر 2003، المصادق عليها بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 مؤرخ في 19 أفريل 2004، ج. ر. ج. ج.، عدد 26، صادر بتاريخ 25 أفريل 2004.

[5] - بن عيسي أحمد، "الآليات القانونية الدولية و الوطنية لمكافحة الفساد، دراسة على ضوء اتفاقية الأمم المتحدة 2003 و القانون رقم 06-01" مجلة القانون و العلوم السياسية، العدد الثاني، 2015، ص 121.

[6] -"**L'action concrète de TI prend de multiples formes se fondant notamment sur trois priorités: la sensibilisation, la promotion et la surveillance de la lutte contre la corruption". Pour plus d'informations consultez FITZGERALD Philip, « LES DISPOSITIFS JURIDIQUES INTERNATIONAUX DE LUTTE CONTRE LA CORRUPTION DES AGENTS PUBLICS ETRANGERS » Thèse pour le doctorat en** droit**,** Droit public, Université du Sud Toulon-Var, 2011, page 336.

[7] - أنظر الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية:

-https://www.transparency.org/en/the-organisation/international-aid-transparency-initiative-iati, consulté le 25/06/2021

بتسليط الضوء على أعمالها، برامجها وشراكاتها الدولية و المحلية، من هنا دعت الحاجة إلى التركيز على البحوث العلمية التي تستهدف نشر الوعي و تعميم المعرفة و تعزيز مقومات الشفافية[8] و المساءلة.

لحسن استيعاب الموضوع نطرح الإشكالية التالية: ما مدى فعالية دور منظمة الشفافية الدولية في مواجهة الفساد؟

قصد الإحاطة بكل جوانب الموضوع تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الاستقرائي لملائمته لتحديد ماهية منظمة الشفافية الدولية و الإحاطة بجميع العناصر المتعلقة بتنظيمها، تم تحليل مختلف الآليات و الأدوات المتبعة من قبل المنظمة في الوقاية و الرقابة للحد من الفساد.

تستوجب دراسة موضوع جهود منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد الوقوف على ماهية المنظمة من خلال إعطاء مفهوم شامل مع تحديد مختلف مكوناتها و أجهزتها و كذا استظهار أليات المنظمة في مكافحة الفساد على المستوى الدولي و المحلي**(الفصل الأول)**.

تقتضي الدراسة أيضا تحليل أدوات منظمة الشفافية الدولية لقياس مستويات الفساد و تقييمه، إضافة إلى استظهار دور المنظمة في الرقابة على مدى تنفيذ قوانين مكافحة الفساد و مدى نجاح مختلف الشراكات الهادفة إلى محاربة الفساد، ثم تسليط الضوء على الدور الضاغط للمنظمة في الحد من هذه الظاهرة العالمية **(الفصل الثاني)**.

[8] - تعتبر الشفافية حماية ضد الفساد و زيادة في الثقة في صانعي القرار و المؤسسات ذلك أن إطلاع المواطنين على المعلومات يسمح لهم بتفحص أعمال المؤسسة العامة بدقة مثل الوزارات، الإدارات، الاجهزة و المؤسسات التشريعية، القضائية ،التنفيذية و الهيئات المحلية من جهة، كما تحث الشفافية الحكومات على الكشف على المعلومات خاصة التحقيق في دعاوى الفساد و كذلك تعزيز التشريع الخاص بالتمويل الحزبي و الحملات الانتخابية من جهة أخرى. الشفافية تضمن الاستجابة لحاجات الافراد و إرساء سيادة القانون فإصلاح مؤسسات الدولة و جعلها أكثر كفاءة و مساءلة و شفافية يعد ركنا أساسيا من أركان الحكم الراشد، كما أن الشفافية تضمن حرية الوصول إلى المعلومات الشيء الذي يعد شرطا أساسيا لتوفر الديموقراطية إذ يصبح للمواطن دور نشط من خلال الاهتمام الاعلامي و المعرفة و تكوين الرأي العام والعضوية الفاعلة في مؤسسات المجتمع المدني، الامر الذي ينعكس إيجابيا في كشف الفساد و التلاعب بالمال العام. لمزيد من التفصيل أنظر أنور أبو عيشة و أخرون ، النزاهة و الشفافية و المساءلة في مواجهة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة و المساءلة(أمان)، الطبعة الرابعة، كولاج للإنتاج الفني ، القدس، فلسطين، 2016، ص 61.

الفصل الأوّل

منظمة الشفافية الدولية: نموذج ناجح لمحاربة الفساد

تفاعلت الجهود الدولية و الوطنية لمحاربة الفساد و تعددت قنوات التعاون و تزايد إنشار المنظمات الدولية غير الحكومية بسبب نمو الوعي العلمي لدى الأفراد و انتشار ثقافة النظام القائم على حرية الرأي و التعبير و إشراك الفواعل غير المؤسساتية، من خلال نشر الديموقراطية و الحوكمة في ظل النظام العالمي الحالي[9].

تعبّر منظمة الشفافية الدولية عن حركة عالمية أفرزها مجتمع مدني، تحمل على عاتقها مهمة التوعية بمخاطر الفساد و تعمل على وضع استراتيجيات وسياسات ترمي من خلالها إلى تأمين النزاهة، توسيع الفضاء المدني للمساءلة و بناء قيادة مجتمعية ضد الفساد، مما أكسبها شهرة عالمية حتى أصبحت نموذجا ناجحا للمجتمع المدني المناهض للفساد**(المبحث الأول)**.

تسعي المنظمة لتجسيد دور المجتمع المدني في محاربة الفساد و تعمل جنبا مع جميع الأطراف سواء على المستوى الدولي، الإقليمي أو الوطني في سبيل القيام بإصلاحات شاملة و متواصلة، و تركز المنظمة اهتمامها على بناء أنظمة متكاملة قوامها الشفافية، النزاهة والمساءلة، و بالتعاون والشراكة استطاعت المنظمة للوصول إلى مستوى مهم في طورها حيث تمكنت منذ تأسيسها إلى أن تتطور إلى حركة عالمية رائدة في مجال محاربة الفساد وتدرج بحزم موضوع الفساد في الأجندة الدولية **(المبحث الثاني)**.

[9] - بن علي يمينة، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مكافحة الفساد، (دراسة حالة منظمة الشفافية الدولية)، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019. ص 8

المبحث الأول

ماهية منظمة الشفافية الدولية

أنشأ المسؤول المتقاعد بالبنك الدولي "بيتر إيغن"[10] و تسعة من حلفائه منظمة صغيرة تعمل على الترويج لمكافحة الفساد سميت بمنظمة الشفافية الدولية، بدأت المنظمة حربها ضد الفساد بالتركيز على ثقافة الفساد من خلال نقله من نقطة السكوت إلى نقطة الحديث و تحطيم الاعتقاد بأن الفساد مشكلة البلدان النامية فقط،

تعمل المنظمة إلى خلق وعي عالمي بالفساد يمكن أن يتحول إلى قوانين وتقاليد متغيرة من أجل الوصول إلى أكبر عدد من الأشخاص و المؤسسات مما سمح لها بالتطور و تحقيق إنجازات كبيرة في مجال محاربة الفساد (المطلب الأول).

تخضع أجهزة منظمة الشفافية الدولية وفروعها المعتمدة لميثاق المنظمة و لمبادئها التوجيهية، وتسعى لتعزيز الشفافية و المساءلة و النزاهة على جميع المستويات و في جميع قطاعات المجتمع (المطلب الثاني).

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي لمنظمة الشفافية الدولية

تحمل منظمة الشفافية الدولية رؤية واحدة تتمثل في عالم خال من الفساد على مستوى الحكومات، أوساط الأعمال، المجتمع المدني و الحياة اليومية للناس (الفرع الاول)، ومنذ نشأتها (الفرع الثاني)، تعمل المنظمة على تحقيق مجموعة من الاهداف(الفرع الثالث). لتترجم إلى واقع ملموس ألا و هو محاربة الفساد(الفرع الرابع).

الفرع الأول

المقصود بمنظمة الشفافية الدولية

تشكل منظمة الشفافية الدولية حركة عالمية تعنى بمكافحة الفساد(أولا)، تهتم بدراسة ظاهرة الفساد الذي أصبح يمس كل جوانب حياة الأفراد و يؤثر سلبا على استقرار النظام السياسي للدول و قدرتها عل التوجه الديموقراطي(ثانيا).

[10] - بيتر إيغن من مواليد 1938 بألمانيا، محامي و مدرس، عمل لأكثر من 25 سنة بالبنك الدولي بصفة مدير البرامج في أفريقيا و أمريكا اللاتينية، أسس منظمة الشفافية الدولية و تولي منصب رئاسة المنظمة من 1993 إلى 2005. لمزيد من التفصيل أنظر عدلي ناشد سوزي، المرجع السابق، ص 143.

أولا: تعريف منظمة الشفافية الدولية

تعد منظمة الشفافية الدولية **(Transparency International)** تنظيم شبكي متسع و غير حكومي لا يتوخى الربح، ذو رؤية واحدة عالم تخلو منها الحكومات، قطاع الأعمال و المجتمع المدني و الحياة اليومية من الفساد، تعمل المنظمة على تكريس جهودها في محاربة الفساد سواء الداخلي أو الدولي[11].

تعتمد منظمة الشفافية الدولية في تمويل نشاطاتها على التبرعات و الاعانات التي تقدمها مختلف الهيئات و المنظمات الحكومية و غير الحكومية و المؤسسات الاقتصادية كالبنك الدولي و الامم المتحدة وكذا شركات على غرار شركة "بوينج"، "جنرال موترز" و" كودلاك".

عملية جمع الأموال من القطاع الخاص كانت دون سقف التوقيعات إذ تمثل حوالي عشرة (10) بالمائة من ميزانيتها.

يأتي التمويل كذلك من قبل العديد من الدول الشيء الذي يحقق للدول نوع من الدعاية من جهة و محاربة الفساد من جهة أخرى[12].

تعتبر منظمة الشفافية الدولية عضوا في اللجنة التوجيهية للمبادرة الدولية لشفافية المعونة وذلك منذ نشأتها سنة 2008، تسمح المبادرة إلى تتبع مقدار المنح و المساعدات وتحديد غرضها ووجهتها، كما تعتبر المنظمة أيضا عضو في ميثاق مساءلة المنظمات غير الحكومية الدولي الذي يحدد المبادئ التوجيهية المشتركة للشفافية و المساءلة و التي تسمح بالوصول لمعلومات مفصلة ومفتوحة عن إيرادات المنظمة ونفقاتها من خلال استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير بالإضافة لنشرها للبيانات المالية.[13]

ثانيا: دوافع اهتمام منظمة الشفافية الدولية بمحاربة الفساد

يلحق الفساد ضررا بالغا بمختلف نواحي حياة الافراد و المجتمعات، فعلى المستوى السياسي يؤثر الفساد سلبيا على استقرار النظام السياسي و يحد من قدرته على التوجه الديموقراطي و احترام حقوق الافراد خاصة المتعلقة منها بالمساواة و تكافؤ الفرص، يحد من شفافية النظم، يضعف دور المؤسسات و يحول دون تعزيز المشاركة السياسية نتيجة غياب الرقابة.

---

[11] - موري سفيان، *أليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي*، اطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2018، ص 136

[12] - بن علي يمينة، المرجع السابق، ص ص 46 و 47.

[13] - أنظر الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية:

-https://www.transparency.org/en/the-organisation/international-aid-transparency-initiative-iati, consulté le 25/06/2021

ترى منظمة الشفافية الدولية أن الدول لم تعد باستطاعتها وحدها معالجة ظاهرة الفساد بفعالية، إلا من خلال الوسائل القمعية، وعليه فالمنظمة من خلال فروعها تسعي لتجسيد دور المجتمع المدني في سبيل القيام بإصلاحات شاملة و متواصلة، وذلك بتركيز اهتمامها على بناء أنظمة متكاملة قوامها نظام المراقبة من أجل محاربة الفساد[14].

ترجع دوافع اهتمامات منظمة الشفافية الدولية بمحاربة الفساد إلى عدة أسباب منها ما هي إنسانية انطلاقا من تجربة الفئات المستضعفة من المجتمع التي تتحمل العواقب الناجمة عن الفساد من انتشار الفقر و ضياع الحقوق.

من الأسباب أيضا التي شدت اهتمام الحركة بموضوع الفساد ما هي أخلاقية ذلك أن الفساد يفسد المجتمع، يهتك الكرامة ويضعف القيم، ما يفقد المجتمع تماسكه و تضامنه. ومن الأسباب كذلك ما هي ديموقراطية و اقتصادية إذ ترى المنظمة أن الفساد يشوه الديموقراطية كما أنه يعيق النمو و يقوض فرص تحقيق تنمية حقيقية و مستدامة[15].

الفرع الثاني

نشأة منظمة الشفافية الدولية

تعتبر منظمة الشفافية الدولية من أكثر منظمات المجتمع المدني نشاطا وفعالية في مجال مكافحة الفساد تتمتع بالاستقلالية التامة في ممارسة نشطاها(أولا) و تستعين المنظمة في عملها بمبادئ توجيهية أعدتها لأجهزتها و فروعها المعتمدة (ثانيا).

أولا: أسباب نشأة منظمة الشفافية الدولية

أكسبت الاقامة الطويلة في أفريقيا لمؤسس المنظمة عندما كان مسير في البنك العالمي، حساسية خاصة و وعيا بالتأثير الهدام للفساد، و نال إنفاق أموال المساعدات الدولية في غير مكانها اهتمامه، فجزء كبير منها يذهب رشاوي متسربا عما خصص له في الاصل وهي برامج التنمية.

قام بتير إيغن في البداية بمحاولة مناقشة الموضوع في إطار هيئة عمله داخل البنك الدولي، وبعد فحص القواعد القانونية تبين أن البنك لا يستطيع قانونا أن يتدخل في شأن تقليص المتسرب من الأموال في غير ما خصص له، و أصبح جليا أن الرأي السائد في ذلك الوقت يقر بأن الفساد جزء من

---

[14] - سايح نوال، *أليات مكافحة الفساد على ضوء الاتفاقيات الدولية*، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر(1) بن يوسف بن خدة،2018، ص 482

[15] - وليد خلاف، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: الديموقراطية و الرشادة، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص ص 162- 163.

الثقافة الافريقية و يجب على الدول المانحة القبول به، على أثر ذلك قرر "بيتر إيغن" أن يستقيل من البنك الدولي عام 1993 و قام بتأسيس منظمة الشفافية الدولية أخذت على عاتقها مهمة محاربة الفساد[16].

عقد المؤتمر الافتتاحي الأول للمنظمة في برلين عام 1993، بحضور أكثر من سبعين(70) مشارك من كل قارات العالم، أعلن فيه عن ميلاد وكالة دولية لمحاربة الفساد وتقوية المجتمع المدني والتي سميت "بالشفافية الدولية"[17]، **(Transparancy International)**، ويرمز لها إختصارا **(TI)**.

ثانيا: المبادئ التوجيهية لمنظمة الشفافية الدولية

تتعاون منظمة الشفافية الدولية مع الأفراد، الشركات، المنظمات الربحية وغير الهادفة للربح، الحكومات والمنظمات الدولية المنخرطة في مكافحة الفساد. وتفعل ذلك وفقًا للسياسات والأولويات التي تحددها هيئاتها الرئاسية، و تتعهد الحركة على أن تكون متفتحة، صادقة ومسؤولة في تعاملاتها مع كل من تعمل معه وفيما بين أعضاءها، كما تتضامن المنظمة مع المواطنين الديمقراطيين دون انتماءات حزبية أو طائفية.

تدين المنظمة بشدة الرشوة والفساد و تستند مواقفها على تحليل موضوعي ومهني وعلى معايير صارمة، لا تقبل المنظمة إلا التمويل الذي لا ينال من قدرتها على دراسة القضايا بحرية تامة وموضوعية. تقدم المنظمة تقارير دقيقة وفي الوقت المناسب لأصحاب المصلحة لديها حول أنشطتها، كما تحترم الحركة الحقوق والحريات الأساسية وتشجع على احترامها، تلتزم المنظمة دوليًا ببناء قدراتها والتعاون والعمل بدعم من الفروع، تسعى المنظمة جاهدة لتحقيق التوازن والتنوع في التمثيل في مجالس إدارتها، و بصفتها حركة عالمية فإن منظمة الشفافية الدولية تتضامن مع بعضها البعض.[18]

---

[16] - بيتر إيجن، شبكة الإرهاب، ترجمة دار قدمس للنشر و التوزيع، 1994، ص ص 10- 16.

[17] " - **L'ONG Transparency International (TI) est la principale organisation de la société civile qui se consacre à la transparence et à l'intégrité de la vie publique et économique. ..... A travers plus de cent Sections dans le monde et de son Secrétariat International à Berlin (Allemagne), TI sensibilise l'opinion aux effets dévastateurs de la corruption et s'emploie, en partenariat avec les pouvoirs publics, le secteur privé et la société civile, à concevoir et mettre en œuvre des mesures efficaces à lutter contre ce phénomène. .....TI a été créé en 1993 par un ancien directeur de la Banque mondiale, l'allemand Peter Eigen. .....TI s'occupe systématiquement des causes et effets sociaux et environnementaux de la corruption et les dégâts qu'elle provoque.. Elle vise en ce sens des changements systématiques dans des domaines tels que le droit pénal, les règles fiscales, les procédures de marchés publics et les systèmes de contrôle financier**." **Pour plus d'information consultez, FITZGERALD Philip, Op.Cit, pages 335-336.**

[18] - Ensemble contre la corruption, Stratégie 2020 de Transparency International, Transparency international, Berlin, 2015, page 24

الفرع الثالث

أهداف منظمة الشفافية الدولية

تعمل منظمة الشفافية الدولية على الترويج لمحاربة الفساد (أولا)، و تهدف من خلال التحسيس بمخاطر الفساد(ثانيا) إلى الحد منه و إقامة ركائز للحكم الراشد[19] وتدعيم الشفافية[20] وتحقيق النزاهة[21] و المساءلة[22] على جميع المستويات وفي جميع قطاعات المجتمع(ثالثا).

---

[19] - يشير مصطلح الحكم الراشد إلى ممارسة السلطة السياسية و الاقتصادية و الإدارية لإدارة شؤون دولة ما على جميع المستويات بطريقة محددة توصف على أنها رشيدة، يعرف تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 الحكم الراشد، الذي يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع، على أنه: " نسق من المؤسسات المجتمعية، المعبرة عن الناس تعبيرا سليما، و تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط و المساءلة بواسطة المؤسسات و في النهاية بواسطة الناس و ذلك كأي نظام حكم فعال و صالح، يعمل عل تفعيل المشاركة المجتمعية من خلال تأمين حقوق الإنسان ، والحريات و الحقوق الأساسية للمواطنين جميعا و حمايتها، وإحاطتها بحرية التعبير و التنظيم و تبني وسائل عمل بشكل شفاف و بتوفير المعلومات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية وتدفقها بشكل يجعلها متاحة للمواطنين بالشفافية كلها مما يمكنهم من مشاركة فعلية في إدارة الشأن العام و مساءلة المسؤولين بشكل فعال في نظام يضمن المساواة و عدم التحيز، ويعزز سيادة القانون و يجري فيه الانتخابات العامة بشكل نزيه ودوري. يتصف الحكم الراشد على أنه غير استبدادي و يرتكز إلى مؤسسات دستورية قوية و تتوازن وتتكامل فيه الصلاحيات بين السلطات التشريعية، التنفيذية و القضائية و ترتبط هذه المؤسسات بشبكة فيما بينها تقوم على الضبط و المساءلة. لمزيد من التفصيل أنظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، نيويورك، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002، ص 101

[20] - يقوم مفهوم الشفافية على تسليط الضوء على القواعد، الخطط و العمليات وعلى الوضوح التام والصراحة في البيانات و المعلومات دون إخفاء لأي جزء من الحقيقة، كما تقوم كذلك على وضوح الأهداف ، السياسات، القرارات و جميع العمليات مع إتاحة أكبر قدر من حرية التعبير على الرأي و ضرورة الاستماع لكل الآراء. لمزيد من التفصيل أنظر عبد المنعم سليمان، ظاهرة الفساد، دراسة في مدى موائمة التشريعات العربية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نشر برنامج الامم المتحدة الانمائي**UNDP**، ص 110. وتعرف كذلك الشفافية الدولية بأنها منظمة مجتمع مدني عالمي تقود الحرب ضد الفساد، تجمع الناس معا في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال، النساء و الأطفال حول العالم، مهمة الشفافية خلق تغيير نحو عالم دون فساد، كما ترفض فكرة تفوق الشمال فيما يتعلق بالفساد و تلتزم بكشف الفساد حول العالم. لمزيد من التفصيل أنظر عمر عبد الحميد عمر، سلام حسين محمد، الاليات الدولية الكفيلة بمكافحة الفساد، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العدد 8 ، العراق ،2016، ص ص 186-203. منظمة الشفافية الدولية في تعريفها للشفافية اعتمدت على تعريف البنك الدولي لها، و التعريف يعتمد على التضامنية و المشاركة و المساءلة. و تعني المشاركة المساواة بين كل من له مصلحة إدارة الحكم، التوظيف و الترقية في المناصب العليا. أما المساءلة فهي ليست المحاسبة و تشديد الرقابة في صرف الأموال العامة فحسب بل أوسع من ذلك لتشمل الديموقراطية و الحق في التمثيل الشعبي و الشفافية في إدارة الحكم بكل ما تعنيه الكلمة. لمزيد من التفصيل أنظر أنور أبو عيشة و أخرون، المرجع السابق، ص 49

[21] - يشير مصطلح النزاهة على قيم تتعلق بالصدق و الأمانة و الإخلاص في العمل و الالتزام بالسلوك القويم و الاهتمام بالمصلحة العامة و تجنب تضارب المصالح كما تشمل الأمانة، الإخلاص في العمل، الالتزام بالسلوك القويم، الاهتمام بالمصلحة العامة و تجنب تضارب المصالح كما تشمل إحترام احترام وقت العمل، عدم هدر الأموال العامة و استخدامها للمصلحة الشخصية. لمزيد من التفصيل أنظر أنور أبو عيشة و أخرون، المرجع السابق ص 53.

[22] - مفهوم المساءلة يتضمن طلبا للاستفسارات و التبريرات، التمكين للمسؤولين و متخذي القرار من خلال أليات واضحة للمراجعة و كشف الانحرافات بهدف تقويم الأداء و محاسبة المسؤولين دون تمييز. لمزيد من التفصيل أنظر عبد المنعم سليمان، المرجع السابق، ص 110.

أولا: الترويج لمحاربة الفساد

ترى المنظمة انه لا يمكن بلوغ الأهداف بفعالية، إلا من خلال اختراق جدار الصمت الذي يحيط بقضايا الفساد في الدول وذلك بجمع، تحليل و نشر المعلومات لزيادة الوعي حيال أثر الفساد المالي و السياسي المدمر على التنمية البشرية، الموسع لدائرة الفقر و المعمق الاحقاد الاجتماعية التي تؤدي في النهاية إلى اللاأمن، كما تعمل المنظمة على بناء التحالفات الواسعة مع كل من له مصلحة في محاربة الفساد بما في ذلك المتضررين من الفساد من جماعات المجتمع المدني و أصحاب الأعمال[23].

تطمح الحركة من خلال إنشاء فروع وطنية تطوعية في كل دول العالم أن يتاح للأفراد ممارسة تلك القدرة على التنظيم و دعم هذه الفروع لتنفيذ مهام المنظمة في محاربة الفساد وذلك من خلال الترويج لمعايير و مبادئ محاربة الفساد، تكريس الشراكة الاستراتيجية مع المؤسسات والهيئات و الوصول إلى قاعدة أوسع من المواطنين[24].

ثانيا: التحسيس بمخاطر الفساد

أكدت منظمة الشفافية الدولية على أن فعالية التحسيس بمخاطر الفساد تساهم في زيادة الوعي الدولي و الوطني على ضرورة مواجهته، فإدراك مخاطر الفساد ينطوي على طبيعة متعددة الحدود بالتالي يجب مكافحته بكل الوسائل.

عمدت منظمة الشفافية الدولية للتحسيس بمخاطر الفساد إلى مجموعة من الاساليب تتمثل خاصة في إعداد الدراسات و البحوث، حيث تبين الدراسات أسباب و دوافع الفساد على المستوى الدولي و الوطني و داخل القطاع العام و الخاص، كما سعت المنظمة إلى التعاون المتبادل لتنسيق جهودها و أعمالها من خلال إنشاء الشبكات المحلية و الانضمام إلى التشكيلات الإقليمية و الدولية التي ترمي لمكافحة الفساد[25].

تهتم منظمة الشفافية الدولية أيضا، بترسيخ مبادئ الديموقراطية و المشاركة و المساءلة على المستوى الدولي و المحلي، بدءا بالتسليم بوجود أسباب علمية، مادية، أخلاقية وعلمية تقف وراء الفساد و اعتبار مكافحة الفساد حركة عالمية تعمل على تجاوز النظم السياسية، الاجتماعية،

---

[23] - روزا كرمان سوزان، ترجمة فؤاد سورجي ، الفساد و الحكم، الأهلية للنشر و التوزيع ، ط1، عمان، الاردن،2003، ص88.

[24] - عدلي ناشد سوزي، الرجع السابق، ص 145.

[25] - بودهان موسي، النظام القانوني لمكافحة الفساد، دار الهدى، 2010، ص 179.

الاقتصادية و الثقافية داخل الدول، مما سوف يساعد على إدراك الفساد جيدا و الكشف على أوجه النقص و بالتالي اتخاذ الإجراءات على الصعيد المحلي و الدولي[26].

ثالثا: إبرام اتفاق النزاهة

عمدت منظمة الشفافية الدولية لتحقيق الغاية التي وجدت من أجلها إلى وضع مبادئ للنزاهة والتي توفر معيارا شاملا لمكافحة الفساد، و قد تم تصميم هذه المبادئ بحيث يمكن تطبيقها خاصة من قبل الشركات لتنفيذ أساليب فعالة لمكافحة الفساد كجزء من أنشطتها.

يستجيب ميثاق النزاهة لمنظمة الشفافية الدولية لانشغالين رئيسيين: يتمثل الانشغال الاول في تزويد الشركات بوسائل الامتناع عن دفع الرشاوى من خلال منحهم ضمانات بأن منافسيهم لن يدفعوا رشاوى أيضا و أن الهيئات العامة المسؤولة عن منح العقود ستسعى لمكافحة اي شكل من اشكال الفساد بما في ذلك الابتزاز و التصرف بالشفافية وفق الاجراءات المعمول بها، بينما يتمثل الانشغال الثاني في تمكين السلطات العامة من الحد من التكلفة العالية للفساد و اثارة الضارة خاصة في مجال الصفقات[27].

الفرع الرابع

إنجازات منظمة الشفافية الدولية

قطعت المنظمة شوطا معتبرا في مجال محاربة الفساد، بدءا بالعمل على الاعتراف بالفساد باعتباره تحديا عالميا كبيرا من خلال نشر تصورات المنظمة للفساد، ثم العمل على رفع الوعي بالأثار المدمرة للفساد على حقوق الإنسان، التنمية الاقتصادية، العدالة و الحرية السياسية من خلال تقديم توصيات للمؤسسات و المنظمات الدولية والمحلية[28].

---

[26] - موري سفيان، الرجع السابق، ص ص 134 و 135.

[27] - أنظر الموقع:

-https://www.transparency.org/en/our-story, consulté le 19/05/2021

[28] - نشرت منظمة الشفافية الدولية عام 1995 تصورها الاول للفساد و الذي صنف 45 دولة على مستوى الفساد الملحوظ في القطاع العام، مما أدى إلى زيادة الوعي العام بالفساد و أثاره وكذا المنافسة بين الدول لتحسين درجاتها. و بحلول سنة 1996 نقلت المنظمة الفساد من المحرمات إلى نقطة الحديث حيث تحدث رئيس البنك الدولي لأول مرة عن "سرطان الفساد" و تبنت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية توصياتها التي تحث الأعضاء على إنكار الخصم الضريبي للرشاوي الأجنبية، و تبنت منظمة الدول الأمريكية أول اتفاقية إقليمية من نوعها لمكافحة الفساد، كما نشرت المنظمة أول كتاب لها ساعد على ترسيخ النهج النظامي لمكافحة الفساد. تمكنت المنظمة سنة 1997 من دفع 34 دولة في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لسن و إنفاذ القوانين التي تحظر دفع الرشاوي للسلطات في البلدان الأخرى، بحيث يمكن مقاضاة أي شخص يخالف الاتفاقية بموجب القوانين الجنائية الوطنية، و نتيجة لهذه الاتفاقية دفعت الولايات المتحدة الأمريكية 1.56 مليار دولار أمريكي كغرامات رشوة أجنبية عام 2014. أنظر الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية:

-https://www.transparency.org/en/our-story, consulté le 19/05/2021

اتسم عمل المنظمة في البداية بالصعوبة و مع مرور الوقت حققت الحركة رواجا عالميا حتي أضحت مرجع عالميا في مجال محاربة الفساد، وانظم للمنظمة شخصيات دولية إيمانا بقدرتها على الصمود في وجه الفساد، كما عملت الحركة مع المؤسسات و الهيئات الدولية المختلفة و سعت لتطوير برامج لمكافحة الفساد وتحسينها[29].

قامت منظمة الشفافية الدولية إبتداءا من سنة 2012 مع نمو التكنولوجيا و التوسع السريع لمنصات التواصل الاجتماعي بالتنويع و الإكثار من حملات التعبئة ضد الفساد وممارسة الضغط على الحكومات لكشف الفاسدين.

شد اهتمام موضوع تغير المناخ اهتمام منظمة الشفافية الدولية فأفرز ذلك على إصدار باحثوا المنظمة تقريرا تاريخيا يوضح أن وكالة الشحن الرائدة للمنظمة البحرية الدولية التابعة للأمم المتحدة، كانت عرضة لتأثير الصناعة الخاصة ومن غير المرجح أن تحقق أهدافها للحد من انبعاثات الكربون، مالم تغير بسرعة سياسات المساءلة الخاصة بها، و بفضل ذلك قامت المنظمة البحرية الدولية بتغيير

[29] -بعد مرور خمسة سنوات على نشأة المنظمة، انظم إلى مجلسها الاستشاري رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق "جيمي كارتر ، ونما مؤشر مدركات الفساد لعام 1998 إلى 85 دولة، وبعد مرور سنة أي سنة 1999أطلقت المنظمة بفضل فروعها مؤشر لدافعي الرشاوي عملت منظمة الشفافية الدولية سنة 2000 مع 11 بنكا دوليا رئيسيا لإنشاء مبادئ مكافحة غسيل الاموال، كما نظمت المنظمة أول نسخة لجائزة مكافحة الفساد العالمية لتكريم شجاعة وتصميم الأفراد والمنظمات التي تكافح الفساد في جميع أنحاء العالم و الفائز الأول كان "مصطفي أديب"، سجن لمدة ثلاثون (30) شهر بتهمة إطلاق صافرة إنذار لعملية احتيال تتعلق بالنفط و الإمدادات قامت المنظمة بتطوير مبادئ العمل لمكافحة الرشوة مع الشركات الكبرى النقابات العالمية و الأكاديميين و المنظمات غير الحكومية وذلك في عام 2002، لتوجيه الشركات حول كيفية تصميم برامج مكافحة الرشوة و تحسينها. عام بعد ذلك وبعد 10 سنوات من بدء عمل المنظمة تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و التي كانت أول اتفاقية عالمية قدمت مخططا شاملا للإصلاح و اليات جديدة لمكافحة الفساد. سنة 2004 انظم إلى المنظمة قطاع الأعمال من خلال تطوير مبادئ مبادرة الشراكة ضد الفساد للمنتدي الاقتصادي العالمي حيث وافق أكثر من 125 شركة كبرى على إنشاء برامج لمكافحة الفساد وتبني عدم التسامح مطلقا مع الرشوة. قامت المنظمة في سنة 2005 بإصدار تقريرها المحلي الاول عن اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لمكافحة. ركزت منظمة الشفافية الدولية جهودها عام 2006 على الماء حيث قامت بالتعاون مع ثلاث منظمات غير حكومية أخرى لإنشاء سلامة المياه كما قامت بتوسيع نطاق بحثها حيث شمل مؤشر مدركات الفساد 163 دولة و شمل مقياس الفساد العالمي 60 دولة و فحص مؤشر دافعي الرشاوى 30 دولة، كما نشرت 10 تقييمات جديدة لنظام النزاهة الوطني. عملت المنظمة سنة 2007 على دفع الأقوياء في الشركات و الحكومات و الهيئات الدولية لبذل المزيد من الجهد من أجل مراقبة أكثر قوة لاتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لمكافحة الرشوة، ونشرت المنظمة في نفس السنة تقرير مرحلي لمجموعة الثمانية لتقييم المجموعة بشأن تنفيذ التزاماتها لمكافحة الفساد. و بعد سنة اي سنة 2008 ابتكرت المنظمة نهجا جديدا لقياس نفقات الحملات و الاحزاب السياسية من أجل معالجة تدفقات الأموال في السياسة و نشرت المنظمة تقريرها الاول عن الشفافية في صناعة النفط و الغاز. أنظر الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية:
-https://www.transparency.org/en/our-story, consulté le 19/05/2021

هيكل إدارتها ووضعت أهدافا أعلى للانبعاثات، لتتوافق مع اتفاقية الامم المتحدة بشأن تغيير المناخ لسنة 2018[30].

المطلب الثاني

الإطار التنظيمي لمنظمة الشفافية الدولية

تحتكم منظمة الشفافية الدولية بميثاق المنظمة ويخضع تنظيم الأشخاص له(الفرع الأول) و تتخذ القرارات النهائية في اجتماع العضوية السنوي، حيث تجتمع الفروع المعتمدة من قبل المنظمة و الأعضاء الفرديون لانتخاب مجلس الإدارة و الهيئة المركزية و كذا لمناقشة القضايا الحاسمة و تمرير القرارات (الفرع الثاني).

الفرع الأول

تنظيم الأشخاص

يشكل ميثاق منظمة الشفافية الدولية المعتمد في الجمعية العامة التأسيسية بلاهاي عام 1993 الإطار العام الذي يحكم منظمة الشفافية الدولية.

يتم تحيين الميثاق دوريا في اجتماع العضوية السنوي الخاص بالمنظمة. ولدعم هذا الأمر و ضمانه، قامت منظمة الشفافية الدولية بإصلاح البنية التحتية الأخلاقية في المنظمة بإنشاء نظام نزاهة محسن يتكون من: نظام تعلم الأخلاقيات و الذي يسعى لضمان اتخاذ جميع القرارات و الاجراءات بنزاهة، كما يتكون من نظام ممارسة الامتثال الذي يضمن منع الإجراءات و القرارات غير المشروعة و عندما تحدث يتم التعامل معها بشكل صحيح.

---

[30] - أسست منظمة الشفافية الدولية أول هاكاثون لها مثل **Facebook** و **Twitter**،أربعة سنوات بعد ذلك أي سنة 2016 انتهجت المنظمة حملة " اكتشفوا الفاسدين" وهي جزء من مبادرة " لا للإفلات من العقاب"تهدف الحملة التي استمرت عامين الى فضح الفاسدين و معاقبتهم. ومارست المنظمة خلال نفس السنة الضغط على الحكومات لفرض السجلات العامة لأصحاب الشركات لمنع الفاسدين من التمتع بعائداتهم غير المشروعة. كما طورت منظمة الشفافية الدولية في عام 2017 مركز المعرفة لمكافحة الفساد و هو مساحة عبر الانترنيت تقدم فيه المنظمة نتائج أبحاثها، وبعد سنة أي سنة 2018 أصدر باحثوا منظمة الشفافية الدولية تقريرا تاريخيا حول كيف كانت و كالة الشحن الرائدة التابعة للأمم المتحدة عرضة لتأثير الصناعة الخاصة، و في نفس السنة عقد في كوبنهاغن المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد حيث اجتمع أكثر من 1600 مشارك لمناقشة الابحاث الجديدة و الاساليب المبتكرة. نشرت منظمة الشفافية الدولية سنة 2019 مؤشر مدركات الفساد السنوي الخاص بها و اظهر البحث وجود صلة مزعجة بين الفساد و صحة الديموقراطيات حيث يحلل البحث كيفية مساهمة الفساد في التهديد الحالي للديموقراطية، كما نشرت المنظمة خلال نفس الفترة ثلاثة مقاييس للفساد العالمي، إفريقيا و أمريكا اللاتينية و منظمة البحر الكاريبي و الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شملت الممسوحات سؤال حول الابتزاز الجنسي و كيف يتعرض شخص من كل خمس (05) أشخاص للابتزاز الجنسي عند الوصول الى خدمة حكومية مثل الرعاية الصحية أو التعليم[30]. أنظر الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية:

-https://www.transparency.org/en/our-story, consulté le 19/05/2021

قامت المنظمة إضافة لذلك باستحداث مدونة قواعد سلوك العمل اليومي لموظفي الأمانة ومجلس الإدارة مثلما هو الحال بالنسبة للأعضاء الأفراد، و تقوم الفروع المحلية بتطوير مدونات السلوك الخاص بها[31].

يتناول ميثاق منظمة الشفافية الدولية جميع المسائل المتعلقة المنظمة فإلى جانب تناوله مسألة نشأة الجمعية، اسمها، مقرها وسنة العمل و كذا الغرض من الجمعية، ينظم الميثاق إلى جانب أجهزة و فروع المنظمة مسألة العضوية في المنظمة سواء بالنسبة للأفراد (أولا) و المؤيدون و الأعضاء الفخريون(ثانيا).

أولا: تعيين الأفراد

تمنح العضوية في منظمة الشفافية الدولية للمنظمات و الأفراد المعترف لهم بالنزاهة و الذين يقرون بميثاق المنظمة، يلتزمون بالترويج الفعال للمنظمة و يعملون على تحقيق أهدافها. تظهر المنظمات و الأفراد النزاهة من خلال تصريف السلطات و الوظائف التي تم تكليفهم بها وفقا للثقة الموضوعة فيهم خاصة فيما يتعلق بالتحلي بالصدق، الإنصاف، الشفافية و الاجتهاد.

يقرر تعيين الأفراد في اجتماع العضوية بناءا على اقتراح مجلس الإدارة و تقتصر العضوية الفردية في منظمة الشفافية الدولية بعد تغييرات الميثاق في سنة 2019 على أولئك الذين تم توقيعهم على ميثاق لاهاي التأسيسي للجمعية لعام 1993 (الاعضاء المؤسسون)، و قد يواجه الاعضاء الافراد الازالة او التعليق اذا كان سلوكهم لا يتماشى مع معايير الحركة او يضر بطريقة ما بسمعة الحركة[32].

ثانيا: المؤيدون والأعضاء الفخريون

تفتح صفة الداعم للحكومات والوكالات الحكومية والشركات أو الكيانات التجارية الأخرى والمنظمات والأفراد. يتوقع من المؤيدين أن يوفروا للجمعية الأموال و / أو المساعدة المادية لأنشطتها، بالإضافة إلى الاعتراف بدعمهم لأهداف الجمعية.

يحق للداعمين أن يكونوا على علم بأنشطة الجمعية وحضور اجتماعات العضوية وليس لديهم حقوق التصويت و لا يتم احتسابهم في النصاب القانوني في اجتماعات العضوية ، ولكن قد يساعدون في عمل الجمعية بصفة استشارية.

---

[31] - لمزيد من المعلومات أنظر ميثاق منظمة الشفافية الدولية المحين في 2020.11.08 متوفر على موقع:

-https://www.transparency.org/en/the-organisation/ethics-integrity, consulté le 23/05/2021.

[32] - أنظر الموقع:

-https://www.transparency.org/en/the-organisation/our-governance. Consulté le 19/05/2021.

يتقدم الأفراد أو الهيئات ليصبحوا داعمين من خلال الإعلان كتابيًا للرئيس عن استعدادهم لتعزيز عمل الجمعية، طلباتهم تخضع لموافقة مجلس الإدارة[33].

الفرع الثاني

أجهزة منظمة الشفافية الدولية

تضم منظمة الشفافية الدولية هيئة مركزية مقرها الدائم مدينة برلين الألمانية (أولا) تتولى تسيير إدارة مختلف أنشطة المنظمة و التنسيق بين جميع الفروع الوطنية المعتمدة و دعمها(ثانيا).

أولا : إدارة منظمة الشفافية الدولية

تتألف الهيئة المركزية لمنظمة الشفافية الدولية من أمانة عامة (1) و مجلس تنفيذي (2) يتكون من مدراء تنفيذيين يعملون لحساب المنظمة يساعدهم مجلس استشاري (3) منتخب يتألف من خبراء دوليين.

1 : الأمانة العامة

تسعي أمانة منظمة الشفافية الدولية التي يوجد مقرها في مدينة برلين الالمانية إلى تنفيذ برنامج أعمال المنظمة و تعمل بالتعاون مع القطاع الخاص و مع منظمات دولية أخرى مثل منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية من اجل التشجيع على الإدارة النزيهة و الشفافة.

يلحق بالمنظمة مركز الابتكار و البحث الذي يوجد مقره في لندن و الذي يتمتع بخبرة واسعة في مجال مراقبة الفساد، يقوم المركز بإعداد أبحاث عن درجات النزاهة لدى الحكومات مؤشرات الفساد الإداري و المالي و متابعة ردود الحكومات و تصرفاتها تجاه مشروعات القوانين التي تقدمها المنظمة لمواجهة الفساد في تلك الدول[34].

2 : مجلس الإدارة

يتكون مجلس الادارة من سبعة (07) لجان وهي لجنة اعتماد العضوية، لجنة الاخلاقيات، لجنة جائزة مكافحة الفساد، لجنة المخاطر و التدقيق، لجنة التمويل، لجنة الحوكمة و لجنة الاتجاهات و الرؤية، لكل لجنة اختصاصات محددة في ميثاق المنظمة، ينتخب مجلس الإدارة من جميع أعضاء المنظمة لعهدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، و يتكون المجلس من اثني عشر (12) عضو برتبة مدير

[33] - لمزيد من المعلومات أنظر ميثاق منظمة الشفافية الدولية المحين في 2020.11.08 متوفر على موقع:
-https://www.transparency.org/en/the-organisation/ethics-integrity, consulté le 23/05/2021.

[34] - عدلي ناشد سوزي، المرجع السابق، ص 151.

تنفيذي تعملون تحت رئاسة المدير العام للمنظمة، يختص المجلس بوضع استراتيجية عامة للمنظمة، الموافقة على الميزانية السنوية و كذا اعتماد الفروع المحلية للمنظمة.

3 : المجلس الاستشاري

يقوم المجلس الاستشاري المؤلف من أربعين (40) عضو يعترف لهم بالخبرة و التجربة الدولية لدعم أعمال المنظمة، كما تسند إليهم مهام سامية يكلفون من خلالها بإجراء لقاءات وندوات رفيعة المستوى في إطار محاربة الفساد و الوقاية منه على المستوى الدولي[35].

ثانيا: فروع منظمة الشفافية الدولية

تهدف سياسة اعتماد الفرع المحلي إلى حماية سلامة وتماسك وسمعة منظمة الشفافية الدولية، كما تهدف سياسة اعتماد الفروع أيضا إلى تقوية و دعم الفروع الوطنية للحركة(1)، و تعمل الفروع المحلية المعتمدة لا سيما فرع منظمة الشفافية الفرنسي(2) و فرع أمان الفلسطيني(3) على الترويج لمختلف الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد و مراقبة ورصد مدى تنفيذ الاتفاقيات كما تعمل على استعراض و شرح مضامين الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد.

1: اعتماد فروع المنظمة لدى الدول

تعتبر الفروع المحلية و الافراد المكونات الرئيسية لحركة الشفافية الدولية، تتمتع باستقلالية واسعة في عملها وفي هذا الصدد تعد برنامجها السنوي الذي يتم مناقشته في الاجتماع السنوي. تمثل الفروع المعتمدة مالا يقل عن ثلثي (3/2) من قوة التصويت في اجتماعات العضوية السنوية للمنظمة، و مع الاعضاء الافراد تنتخب الفروع مجلس الادارة[36].

تمنح العضوية للفروع المحلية في منظمة الشفافية الدولية من قبل مجموعة سياسة الاعتماد للفروع الوطنية و الاقليمية و يتم اعتمادها وفقا لمجموعة من المعايير الموضوعية التي تمر بثلاث مراحل: بداية تيم تنصيبها كجهة اتصال محلية، ثم بصفتها فرع وطني في التكوين و اخيرا يتم اعتمادها بالكامل كفروع محلية، و تمر الفروع المحلية المعتمدة بالكامل عبر عملية مراجعة كل ثلاث سنوات، بهدف ضمان الامتثال لمعايير المنظمة و تعزيز عمل الفروع.

---

[35] - - سايح نوال، المرجع السابق، ص 483

[36] - **Les sections nationales, elles, jouissent d'une large autonomie d'action. En ce sens, chaque section nationale détermine elle-même son plan d'action, ses objectifs et l'allocation de ses moyens, s'autofinançant à l'intérieur d'une stratégie d'ensemble discutée chaque année en assemblée générale " pour plus d'informations consultez FITZGERALD Philip, Op.Cit, page 336**.

2: منظمة الشفافية الفرنسية كنموذج ناجح لمجتمع مدني فعال لمكافحة الفساد

تأسست منظمة الشفافية الفرنسية سنة 1995 كفرع من فروع حركة الشفافية الدولية، يتبني الفرع شعارات منظمة الشفافية الدولية كالعدالة، الديموقراطية، الشفافية، النزاهة، التضامن و الشجاعة و يعمل على تحقيق أهداف الحركة.

يتكون الفرع من جمعية عامة تقوم بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة لمدة أربعة (04) سنوات ، مجلس إدارة و رئيس يكلف بالتسيير الاستراتيجي لكل عمل المنظمة.

برزت المنظمة على الساحة العمومية بمناسبة قضية شهيرة في فرنسا و هي « **Affaire Cahuzac** »[37] و المتعلقة بالوزير الفرنسي المنتدب لدى وزارة المالية و الذي تبتت على تهمة تبييض الاموال الناتجة عن التهرب الضريبي، بالإضافة الى قضايا اخرى مرتبطة بفساد رؤساء الدول[38].

يطور فرع منظمة الشفافية الدولية الفرنسية نشاطاته في مجالات مختلفة سيما التأسيس كطرف مدني في الدعاوى و القضايا المرتبطة بالممتلكات المتحصل عليها بصفة غير شرعية بناءا على اعتماد صادر عن وزارة العدل الفرنسية.

كما هو الحال في سنة 2008 أين رفعت المنظمة بالشراكة مع منظمة المجتمع المدني الفرنسية شيربا **Sherpa**[39]، قضية ضد "تيودورو نغويما أوبيانغ مانغي" نائب رئيس غينيا الاستوائية و نجل الرئيس، كما تعمل المنظمة للتشهير بقضايا الفساد مهما كانت طبيعتها وإثارة الرأي العام على سبل

---

[37] **-L'affaire Cahuzac est un scandale politico-financier mettant en cause Jérôme Cahuzac un chirurgien esthétique et propriétaire d'une Clinique parisienne spécialisé dans les micro greffes de cheveux, et d'une société de conseil, qui devient ministre délégué du Budget, accusé par le site d'information en ligne Média part d'avoir possédé des fonds non déclarés sur un compte en suisse, puis à Singapour. Pour plus d'informations consultez http://www.lemonde.fr/politiqe/article/2012/12/10/si-vous-n-avez-rien-suivi-de-l-affaire-cahuzac_1804062_823448.htn, Consulté le 20/06/2021**

[38] - سايح نوال، المرجع السابق، ص 496

[39] **- Sherpa est une organisation à but non lucratif créée en 2001 dont l'objet est de protéger et défendre les populations victimes de crimes économiques. Sherpa rassemble des juristes et des avocats venus de divers horizons, et travaille en étroite collaboration avec de nombreuses organisations de la société civile à travers le monde. Sherpa a été fondé par William Bourdon, avocat et ancien secrétaire général de la Fédération internationale des droits de l'homme (FIDH). William Bourdon, président de l'association jusqu'en 2017, a passé la main à Franceline Lepany en 2018. Pour plus d'informations consultez http://www.asso-sherpa.org/accueil.fr/,. Consulté le 20/06/2021**

مكافحة الفساد و الوقاية منه، مرافقة الجماعات المحلية و الشركات إضافة إلى تقديم الدعم للمبلغين و الاصغاء للشهود على عمليات الفساد عن طريق توفير مراكز لحمايتهم[40].

3: فرع منظمة الشفافية في فلسطين: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) كنموذج

تأسس الائتلاف من أجل النزاهة و المساءلة (أمان) عام 2000 بمبادرة من عدد من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الديموقراطية و حقوق الإنسان، عام 2006 حازت "أمان" على العضوية الكاملة من منظمة الشفافية الدولية لتصبح فلسطين الدولة الثالثة عربيا المعتمدة من قبل حركة الشفافية الدولية.

يلتزم الائتلاف بالمبادئ التوجيهية منظمة الشفافية الدولية و ينشط في ترويج أهدافها و نشاطاتها، و يسعى لمكافحة الفساد وتعزيز منظومة النزاهة و الشفافية و المساءلة في المجتمع الفلسطيني من خلال تعزيز الحراك المجتمعي الداعم لجهود مكافحة الفساد و بناء نظام للنزاهة الوطني، تعزيز جهود كشف الفساد و الفاسدين و منع الإفلات من العقاب، تطوير الأداء المؤسساتي و التنظيمي للإتلاف و الاستجابة بكفاءة و فعالية للأولويات المستجدة على المستوى الوطني.

يضم الإتلاف من أجل النزاهة و المساءلة الفلسطيني، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي و الديموقراطية- مفتاح (رام الله)، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية – مواطن (رام الله)، كما يضم الإتلاف أيضا مركز الميزان لحقوق الانسان (عزة)، إضافة لمركز التجارة الفلسطيني- بال تريد (رام الله) و مؤسسة فيصل الحسني (القدس).

و تعتبر "أمان" عضو في الشبكات الإقليمية و الدولية على غرار كل من ائتلاف اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، المجموعة البؤرية لحملة " لا للإفلات من العقاب"، شبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي (أنسا)، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد و الشبكة العربية لتعزيز النزاهة و مكافحة الفساد.

يعقد الفرع الفلسطيني لمنظمة الشفافية الدولية المعتمد مؤتمر سنوي بشكل دوري حيث يستعرض تقرير الفساد السنوي الذي يرصد حالة الفساد في المجتمع الفلسطيني و يهدف لتقييم مدى

[40] - أنظر موقع الائتلاف من اجل النزاهة و المساءلة "أمان"،

http://www.transparency-france. org,. Consulté le 26/05/2021

التقدم في مكافحة الفساد. كما تنظم أمان احتفال الشفافية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد[41] الذي يصادف التاسع (09) من ديسمبر من كل عام[42].

[41] - اعتمدت اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في 31 أكتوبر 2003 و اختارت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 09 ديسمبر سنويا كيوم عالمي لمكافحة الفساد و هي مناسبة لتثقيف الجمهور بشأن القضايا الفساد و حشد الإرادة السياسية و الموارد لمعالجة مشاكل الفساد، كما أنها مناسبة للاحتفال بإنجازات الانسانية و تعزيزها. أنظر موقع منظمة الامم المتحدة
http : // www.UN.org/ar/observances/anti-corruption-day.. Consulté le 27/05/2021.

[42] - أنظر موقع الائتلاف من اجل النزاهة و المساءلة "أمان"،.
http:// www.aman-palestine.org/about aman/5 html .Consulté le 26/05/2021.

المبحث الثاني

آليات منظمة الشفافية الدولية لمواجهة الفساد

تقر منظمة الشفافية الدولية أن المعاهدات و الاتفاقيات الدولية تشكل أطر ملائمة لمكافحة الفساد إلا أن تطبيقها لم يرق حتى الان للمستوى المطلوب[43].

ترى منظمة الشفافية الدولية أن محاربة الفساد يستدعي التعاون فيما بين جميع الفاعلين الدوليين و المحليين لتبني منهجية شاملة، فنجاح الاستراتيجيات الدولية لمكافحة الفساد تبقى مرهونة بمدى تفعيل إجراءات التعاون الدولي(المطلب الأول)، وبمدى نجاعة السياسة المحلية التي تقتضي بنا قاعدة متينة للحكم الراشد تضمن أدنى قدر للشفافية و المساءلة سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص(المطلب الثاني).

المطلب الاول

إنشاء التحالفات كآلية لمواجهة الفساد على المستوى الدولي

تهدف الحركة المناهضة للفساد التي تقودها منظمة الشفافية الدولية إلى إقامة صلات وثيقة مع مؤسسات العمل وكذا المؤسسات المالية العالمية (الفرع الاول)، و الربط بين جميع الفاعلين في مجال محاربة الفساد (الفرع الثاني)، كما عمدت كذلك المنظمة إلى إرساء مشروع للحكومة المفتوحة لحمل الحكومات لتكون أكثر استجابة و خضوع للمساءلة(الفرع الثالث).

الفرع الأول

التعاون مع الهيئات و المؤسسات الدولية

دفعت رغبة منظمة الشفافية في إنشاء تحالف دولي لمحاربة الفساد إلى إقامة علاقات مع مختلف الهيئات الدولية واقتراح قواعد عامة تساعد على تفعيل محاربة الفساد في قوالب آليات قانونية استلهمت اغلب المؤسسات الدولية من ضمنها صندوق النقد الدولي(أولا)، و مجموعة العشرين **(G20)** (ثانيا).

[43] - لمزيد من المعلومات أنظر الموقع:

-https://www.transparency.org/en/projects/global-anti-corruption-consortium, consulté le 06/05/2021

أولا: التعاون مع صندوق النقد الدولي

تعيق ظاهرة الفساد تقدم سياسات صندوق النقد الدولي الاقتصادية والمالية، الشيء الذي حتم على الصندوق العمل على محاربته والترويج للحكم الراشد وفق صلاحياته الواسعة وتأثيره المباشر أو غير المباشر على الأطراف.

أعلن صندوق النقد الدولي في كثير من المرات عن طموحه للعب دور رائد في معالجة الفساد في جميع أنحاء العالم والتزم الصندوق بالتعامل مع الفساد بشكل منهجي وفعال و صريح و بطريقة تحترم توحيد المعاملة في مراجعة الدول الاعضاء لتحديد الفساد ومعالجته[44].

فرض صندوق النقد الدولي في أوت **1997** ضوابط شديدة على القروض والمساعدات التي يقدمها حيث أكد أنه سوف يوقف أو تعليق المساعدات المالية لأي دولة يثبت أن الفساد الحكومي فيها يعرقل الجهود الخاصة بالتنمية. كما اتخذ موقفا حازما من الدول التي تعتبر رشوة الموظفين الحكوميين في الدول الأخرى نوعا من نفقات ترويج الأعمال تستوجب إعفاءها من الضرائب.

اقترح مجالات للمساهمة في مكافحة الفساد. كما أعلن الصندوق سنة 2018 إطلاق إطار جديد للمشاركة المعززة مع البلدان بشأن قضايا الحوكمة و الفساد بعد تلقي مداخلات واحتجاجات المجتمع المدني.

تراقب منظمة الشفافية الدولية عن كثب تقدم صندوق النقد الدولي نحو بلوغ أهدافه و تقدم توصيات محددة للتحسين، كما تعمل على الضغط من أجل المشاركة الحقيقية مع خبراء المجتمع المدني عندما يجرى صندوق النقد الدولي تقييماته[45].

ثانيا: التعاون مع مجموعة العشرين G20

يشمل مجال تهاون منظمة الشفافية الدولية و مجموعة العشرين: التعاون مع قطاع الأعمال لتوسيع تأثير منظمة الشفافية الدولية و المشاركة المباشرة مع مجموعة العشرين بتقديم توصيات، و في هذا الإطار تدعوا منظمة الشفافية الدولية مجموعة العشرين لإظهار ريادتها العالمية في مكافحة الفساد

[44] - أنظر الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية:
-https://www.transparency.org/en/advocacy/intergovernmental-bodiesttps:// consulté le 26/06/2021

[45] - لمزيد من المعلومات أنظر الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية:
-https://www.transparency.org/en/advocacy/intergovernmental-bodiesttps:// consulté le 26/06/2021

وتعمل على ذلك بالاعتماد على شبكة فروع دولية تابعة للمنظمة لها وجود في تسعة عشر (19) دولة من دول أعضاء مجموعة العشرين، بما في ذلك مكتب بروكسل[46].

تشمل الدعوة إلى إنفاذ أكثر صرامة للوائح المتعلقة بالرشوة الأجنبية و مكافحة غسيل الأموال، زيادة شفافية التقارير من الحكومات و الشركات، إعادة الأصول المسروقة بشكل أسرع و تجميد عائدات الجريمة و الفساد[47].

الفرع الأول

مشروع الاتحاد العالمي لمكافحة الفساد

تظهر دراسات منظمة الشفافية الدولية ان ما يقارب نصف الصادرات العالمية تأتي من بلدان لا تجرم الرشوة الأجنبية و هذه النتيجة تشمل نصف جميع دول العشرين(20) و ثمانية (08) من أكبر خمسة عشر(15) مصدرا عالميا، كما تبين الدراسات أنه و بعد عشرين (20) سنة على اعتماد اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية[48]، أن إنفاذ قوانين الرشوة الأجنبية بين معظم دول الاتفاقية التي تشكل هذه البلدان ما يقارب 46 بالمئة من إجمالي الصادرات العالمية منخفض بشكل كبير، حيث نجد 34 دولة تطبق تطبيقا محدودا أو ضئيلا أو معدوما للاتفاقية[49].

---

[46] - مجموعة العشرين هي المنتدى الدى يجمع الاقتصاديات الكبرى في العالم و يمثل أعضاءها أكثر من 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و75 في المائة من التجارة العالمية و 60 في المائة من سكان العالم. يجتمع المنتدى كل عام منذ سنة 1999 و يتضمن منذ سنة 2008 قمة سنوية بمشاركة رؤساء الدول و الحكومات المعنيين، بالإضافة الى ذلك يتم تنظيم و اجتماعات وزارية و اجتماعات شيربا(المسؤولة عن إجراء المفاوضات و بناء التوافق بين القادة) و مجموعات العمل و الفعاليات الخاصة على مدار العام. أعضاء مجموعة العشرين هم: الارجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، اليابان، الهند، إندونيسيا، إيطاليا، المكسيك، روسيا، جنوب إفريقيا، المملكة العربية السعودية، كوريا الجنوبية، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي، تمت دعوة إسبانيا أيضا كضيف دائم. لمزيد من المعلومات أنظر الموقع:

-https://www.G20.org, consulté le 28/06/2021

[47] - أنظر الموقع:

-https://www.transparency.org/en/advocacy/intergovernmental-bodies, consulté le 28/06/2021

[48] - اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية: تضع معايير ملزمة قانونا لتجريم رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية وتنص على مجموعة من التدابير ذات الصلة التي تجعل ذلك فعالا إنها الأداة الدولية الأولي و الوحيدة لمكافحة الفساد التي تركز على جانب العرض في معاملة الرشوة. تم التوقيع على الاتفاقية في 17 ديسمبر 1997 من طرف أربعة و أربعين(44) دولة (جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و ستة (06) دولة غير أعضاء في المنظمة)، بدء نفاذ الاتفاقية في 15 فيفري 1999

- https://www.oecd.org/corruption/oecdantibriberyconvention.htm, consulté le 08/05/2021

[49] - للتفصيل أكثر حول مسألة مشروع الاتحاد العالمي لمكافحة الفساد أنظر الموقع:

-https://www.transparency.org/en/projects/global-anti-corruption-consortium, consulté le 06/05/2021

من أجل تدارك هذه الوضعية المقلقة بادرت منظمة الشفافية الدولية إلى إنشاء تحالف الاتحاد العالمي لمكافحة الفساد الذى يربط بين حركة مكافحة الفساد العالمية لمنظمة الشفافية الدولية وشبكات المراسلين الاستقصائيين و المراسلين في جميع أنحاء العالم بما في ذلك أمريكا اللاتينية للصحافة الاستقصائية وذوي الخبرة في الصحافة الاستقصائية العرب.

تجمع شراكة الاتحاد العالمي لمكافحة الفساد بين التقارير الاستقصائية من مشروع الإبلاغ عن الفساد و الدعوة الوطنية والعالمية التي تقودها منظمة الشفافية الدولية، وذلك عن طريق فضح الانظمة التي تتساهل مع الفاسدين للضغط على العدالة لضمان المساءلة.

يركز الاتحاد الدولي لكافحه الفساد في عمله على ثلاث أولويات موضوعية عريضة تتمثل في غسيل الأموال في الشبكة العالمية للأنظمة المالية الضريبية، الاستيلاء على الدول و استغلال الموارد الطبيعية من خلال الفساد الكبير[50].

الفرع الثاني

مشروع الحكومة المفتوحة

تعمل منظمة الشفافية الدولية لتعزيز المبادرات الطموحة لمكافحة الفساد، بمعية فروعها المنتشرة في جميع أنحاء العالم مع شراكة الحكومة المفتوحة لجمع الحكومات، المجتمع المدني و القطاعات الاخرى قصد إنشاء تحالف من أجل تطوير نظام الحكومة، بحيث تصبح الحكومات أكثر شفافية و خضوعا للمساءلة و أكثر استجابة(أولا) فضلا عن تحسن الخدمات و التوصيات التي تقدمها للأفراد بما فيه النساء اللواتي يعانين من أنواع عديدة من التمييز و التحيز لا سيما الفقيرات، الشيء الذي يجعلها عرضة للفساد (ثالثا).

أولا: خطط عمل شراكة الحوكمة المفتوحة

تقوم الدول المشاركة في المشروع كل عامين بتطوير و تنفيذ خطط عمل مع التزامات ملموسة للبلوغ بالحكومات إلى شفافية و تشاركية أكبر، ويمكن لأصحاب المصلحة على المستوى الوطني استخدام خطط العمل هذه لتضمين إصلاحات داخلية لمكافحة الفساد، خاصة التي تتماشي مع المتفق عليها دوليا و إقليميا ، ولقد قامت منظمة الشفافية الدولية و شراكة الحكومة المفتوحة بأكثر من 3000 التزام عبر

[50] - أنظر الموقع:

-https://www.transparency.org/en/projects/global-anti-corruption-consortium, consulté le 06/05/2021

مجالات مختلفة بداء بالوصول إلى المعلومات و مكافحة الفساد و تغير المناخ وقد تم تضمين أكثر من 200 التزام شراكة خاصة بمكافحة الفساد في خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة حتى الان.[51]

يحتوي التقرير الصادر سنة 2020 عن منظمة الشفافية الدولية في شأن خطط عمل شراكة الحوكمة المفتوحة توصيات لأعضاء الشراكة[52]، بشأن تقوية ومراجعة أطر إعلان الأصول و المصالح الخاصة لهم، و إنشاء أنظمة شاملة و قوية، تساعد هذه الانظمة على ضمان بقاء السؤولين أمناء، وأن ينظر إليهم على أنهم صادقون مما يعزز النزاهة في الخدمة العامة و يعزز ثقة الجمهور في الحكومة.

توصي منظمة الشفافية الدولية بشأن إقرارات المصالح و الأصول لخطط عمل مشروع شراكة الحوكمة المفتوحة بتطبيق اللوائح على الموظفين العموميين رفيعي المستوى و التي تفرض عليهم الكشف العام الشامل عن الأصول والمصالح، وكذا إدخال نظام رقمي لالتقاط وإحالة ونشر إقرارات الأصول والمصالح لتمكين هيئة رقابة مستقلة وأصحاب المصلحة المعنيين من التحقق والمراقبة بشكل استراتيجي[53].

---

[51] - أنظر موقع منظمة الشفافية الدولية

-https://www.transparency.org/en/projects/anti-corruption-focus-thematic-leadership-ogp, consulté le 06/05/2021

[52] - تُعرف إعلانات الأصول والمصالح ، التي تتطلب من الموظفين العموميين الكشف عن معلومات حول ثرواتهم الشخصية ومصالحهم ، على نطاق واسع كأداة حيوية لمحاربة الفساد وتعزيز النزاهة في الخدمة العامة. فهي تسمح للمؤسسات الرقابية والجمهور بتتبع الشؤون المالية لمن يُعهد إليهم بسلطة الحكم ، وفحص ما إذا كانت الاختلافات المبلغ عنها في الثروة لها ما يبررها. كما أنها تسمح للجمهور بمراقبة المصالح الخارجية للمسؤولين :مثل التوظيف الثانوي أو ملكية الأعمال، مما يساعد على تجنب تضارب المصالح النشط. تستخدم معظم الدول إقرارات الأصول والمصالح في شكل ما ، ولكن يختلف تصميم الأنظمة وجودتها اختلافًا كبيرًا. ويرجع ذلك جزئيًا إلى عدم وجود معايير متفق عليها دوليًا للتنفيذ. بالإضافة إلى ذلك ، فإن معظم الأنظمة تعتمد كليًا أو جزئيًا على الأوراق ، والانتقال إلى الأنظمة الإلكترونية لتقديم إقرارات الأصول ونشرها هو "مجال التغيير الأكبر الذي يحدث الآن في عالم الإفصاح المالي" ، وفقًا لمبادرة استرداد الأصول المسروقة (ستار) 1 أطلقه البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (**UNODC**). لآن هي لحظة مثالية لأعضاء شراكة الحكومة المفتوحة (**OGP**) لمراجعة أطر إعلان الأصول والمصالح الخاصة بهم وإنشاء أنظمة شاملة وقوية ويمكن الوصول إليها للإفصاح. تساعد هذه الأنظمة على ضمان بقاء المسؤولين أمناء ، وأن يُنظر إليهم على أنهم صادقون ، مما يعزز النزاهة في الخدمة العامة ويعزز ثقة الجمهور في الحكومة. لمزيد من المعلومات أنظر موقع منظمة الشفافية الدولية:

https://www.transparency.org/en/publications/recommendations-on-asset-and-interest-declarations-for-ogp-action-plansm , consulté le 04/07/2021.

[53] - Lucas Amin and José María Marín, Recommendations on asset and interest declarations for OGP action plan, Transparency International, 2020, p 3.

ثانيا: حملة كسر الأدوار

تقر منظمة الشفافية الدولية أن للفساد عواقب بعيدة المدى على المساواة بين الجنسين و التنمية المستدامة و الحكم الديموقراطي، مع ذلك فإن معظم الدول لا تعترف سوى القليل منها بتجربة المرأة مع الفساد و دورها في معالجته، لعدم الاعتراف به كأولوية في استراتيجيات مكافحة الفساد في جداول الاعمال البحثية أو المكاتب الاحصائية.

تهدف حملة "كسر الادوار" التابعة لشراكة الحوكمة المفتوحة إلى معالجة هذا النقص في الاعتراف بدور النساء في مكافحة، إذ يمكن أن تساعد مشاركة المرأة في الحياة العامة في تصميم مقاربات جذرية لمكافحة الفساد، لمنع الفساد الذي تعاني منه النساء ومقاومته و الابلاغ عنه، كما تطالب باتخاذ إجراءات هامة بشأن إدماج النساء في محاربة الفساد.[54]

الطلب الثاني

مكافحة الفساد وطنيا

تكرس منظمة الشفافية الدولية جهودها لقيادة الكفاح العالمي ضد الفساد، وتهدف المنظمة من خلال استراتيجيتها لمكافحة الفساد 2021-2030 إلى محاسبة السلطة و المساهمة في عالم تحاسب فيه القوة من أجل الصالح العام، وذلك من خلال تعزيز الضوابط و التوازنات المؤسسية ضد تركيز السلطة، الإسراع في إنفاذ معايير مكافحة الفساد من أجل المساءلة و تفضيل الرقابة الاجتماعية لحماية الصالح العام[55].

تطمح منظمة الشفافية الدولية إلى ترسيخ و إقامة دعائم الحكم الراشد على المستوى الوطني و المحلي و استئصال جذور الفساد و القضاء عليه، ذلك أن أحد ضمانات مكافحة الفساد هي الديموقراطية و الحكم الراشد (الفرع الاول).

تعول منظمة الشفافية الدولية على مؤسسات المجتمع المدني لرفع مستوى الوعي العام حول ظاهرة الفساد ومخارطها و القيام بجهود إعلامية واسعة و مستمرة حول قضايا الفساد من خلال نشرها عبر وسائل الإعلام و الصحافة في سبيل التوعية و تنمية القيم المناهضة للفساد و الإحساس بالمواطنة(الفرع الثاني).

---

[54] - أنظر موقع منظمة الشفافية الدولية

-https://www.transparency.org/en/publications/recommendations-on-women-agrainsti-corruption-for- ogp-action-plans ,consulté le 25/06/2021

[55] - لمزيد من المعلومات أنظر موقع منظمة الشفافية الدولية

-https://www.transparency.org/en/publications/recommendations/ holding-power-to-account-a-global-strategy-against-corruption-2021-2030,consulté le 25/06/2021

الفرع الاول

تفعيل الحكم الراشد

يؤثر الفساد على الحياة اليومية للأفراد و يقوض ثقتهم في الانظمة السياسية و الاقتصادية و القادة و المؤسسات و عليه وقصد استعادة ثقة المواطنين في الدولة تجتهد منظمة الشفافية مشاركة فروعها عبر مختلف أنحاء العالم لإرساء دعائم الحكم الراشد على كل المستويات و تعزيز المساءلة (أولا).

تعمل المنظمة أيضا على التقييم الدوري للتدابير المتخذة من قبل الدول ومدى فعالتها في منع انتشار الفساد من خلال تتبع تقدم الدول في تطبيق اتفاقيات مكافحة الفساد وإدماجها في التشريعات الداخلية (ثانيا)، ذلك أن الدول المصادقة على الاتفاقيات تلتزم بإصلاحات تشريعية لمكافحة الفساد كما هو الحال بالنسبة لدولة الجزائر(ثالثا).

أولا: تعزيز المساءلة لمكافحة الفساد على المستوى الوطني

يقتضي الحكم الراشد[56] تحقيق مجموعة من المعايير التي لا غنا عنها و التي يمكن إجمالها في سيادة القانون، تحقيق حاجات الجمهور، المساواة، المصلحة العامة، حسن الاستجابة ، الرؤية الاستراتيجية، المشاركة و الفصل المرن و المتوازن بين السلطات. و لبلوغ ذلك تضع منظمة الشفافية الدولية بالتنسيق مع البنك العالمي و منظمة الامم المتحدة جملة من الادوات و الآليات المساعدة و التي من خلالها يمكن تمييز بؤر الفساد، تحصيل المعرفة في مجال التسيير المحلي، مراقبة أنشطة الحكومات و الممثلين المحليين، تعزيز مراكز منظمات المجتمع المدني و تقييم المشاركة في أعمال الفساد.[57]

ثانيا: تقييم نظام النزاهة الوطني

يعد تقرير تقييم نظام النزاهة الوطني بالنسبة لمنظمة الشفافية الدولية أداة قياس هامة إذ يعتبر مكملا للمؤشرات العالمية المعتمدة من قبل المنظمة، التقرير عبارة عن سلسلة دراسات تتم داخل الدولة تعرض تقييما مكثفا ونوعيا لمواطن قوه وضعف أهم المؤسسات المساعدة على ترشيد الحوكمة و منع انتشار الفساد في البلدان المشمولة بالتقييم.

---

[56] - يشمل مفهوم الحكم الراشد ممارسات السلطة السياسة و إدارة شؤون المجتمع موارده و تطوره الاقتصادي و الاجتماعي وكذا عمل المؤسسات غير الرسمية أو منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى القطاع الخاص. إدارة شؤون المجتمع المدني من خلال الحكم الرشيد يتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة و هي البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية و شرعية تمثيلها و البعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة و كفاءاتها و فعالياتها و البعد الاقتصادي و الاجتماعي المتعلق بطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي و تأثيرها في المواطنين من حيث الفقر و نوعية الحياة و علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية و المجتمعات من جهة أخرى. لمزيد من التفصيل أنظر سايح نوال، المرجع السابق، ص 554

[57] - Transparency International & United National Human Settlements Programme, Tools to Support Transparency in Local Governance, Copyright : UN-HABITAT & TI, Printed in Nairobi, 2004, p p 29-32

يهدف التقرير إلى تقييم النظام الوطني للنزاهة في الجانبين القانوني و العملي كما يهدف إلى تسهيل عملية الانتقال من نظام المساءلة العمومية المعتمد من طرف بعض الدول إلى نظام المحاسبة الأفقية القائم على تعدد هيئات الرقابة و المحاسبة مما يسمح بمواجهة الفساد.

يرتكز نظام النزاهة الوطني على الوعي العام بقيم المجتمع والتي تعتبر القاعدة و الاساس الذي تقوم عليه اركان نظام النزاهة و المتمثلة في: القطاع الخاص، المجتمع المدني، وسائل الإعلام، الاحزاب السياسية، هيئات مكافحة الفساد، المؤسسات العليا للحسابات، السلطات التشريعية، التنفيذية القضائية، القطاع العام، هيئات إدارة الانتخابات، و التي لبلوغ التنمية ونوعية الحياة وسيادة القانون[58].

يستدعي تحقيق نظام النزاهة الوطني لأهدافه إحاطة أركانه بمجموعة من القواعد و الممارسات (تفصيلها في الجدول أدناه) المرتبطة بكل ركن و التي تترجم الادوار المركزية لها، و يعتبر غياب القواعد دليلا على ضعف الركن مما ينعكس على نظام النزاهة الوطني ككل ويقلل من قيمته.

58 - مداحي عثمان، المرجع السابق، ص 717 .

يوضح الجدول الاتي القواعد و الممارسات المرتبطة بأركان نظام النزاهة الوطني: [59]

الركن المؤسسي	القواعد و الممارسات اللازمة
السلطة التنفيذية	قواعد تضارب المصالح
المجالس التشريعية	انتخابات حرة نزيهة و ممارسة دور رقابي وتشريعي فاعل
لجان الحسابات العامة	سلطة محاسبة كبار المسؤولين
هيئات الرقابة العامة	إعداد التقارير العلنية
الادارة الحكومية	أخلاقيات الإدارة الحكومية و تدابير محاربة الفساد داخلها
القضاء	الاستقلال و النزاهة و الفاعلية
وسائل الإعلام	حق الوصول إلى المعلومة و حرية التعبير
المجتمع المدني	حرية التعبير و العمل
ديوان المظالم	الرقابة على سلوكيات السلطة التنفيذية والاستقلالية عنها
الجهات الرقابية و مكافحة الفساد	القوانين النافذة و الواجبة النفاذ
القطاع الخاص	سياسة التنافس النزيهة و قواعد المشتريات
المجتمع الدولي	مساعدة متبادلة فعالية قانونية و قضائية

يقتضي قيام كل ركن من أركان نظام النزاهة الوطني وجود مجموعة من القواعد و الممارسات تترجم الأدوار المركزية لذلك الركن، و يعتبر غياب هذه القواعد دليلا عل ضعف الركن، و اهتزازه ضمن مجموعة من الأركان المكونة لنظام النزاهة الوطني، كما يقلل ذلك من قيمة نظام النزاهة الوطني كلما غابت هذه القواعد و الممارسات من مجموعة أكبر من الأركان.[60]

ثالثا: جهود الجزائر لتفعيل الحكم الراشد

في إطار الجهود الدولية التي تبذلها منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد و تعزيز نظام النزاهة قامت الجزائر على غرار العديد من الدول بوضع استراتيجية وطنية لمحاربة الفساد و تتجلي هذه الجهود في إجراءات تشريعية(1) و إجراءات إصلاحية مصاحبة(2).

59 - عزوان عويد رفيق، "دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة العراق)"، مجلة النزاهة و الشفافية للبحوث و الدراسات، العدد التاسع، بغداد، 2016، ص 182.

60 - مداحي عثمان، المرجع السابق، ص 718.

1: الاجراءات التشريعية

عمدت الجزائر على المصادقة على الاتفاقيات الدولية و الاقليمية المعنية بمكافحة الفساد، حيث صادقت على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128[61]، كما صادقت على اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-137[62]، وصادقت الجزائر أيضا على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد[63] .

استحدثت الدولة الجزائرية سلطة عليا للشفافية الوقاية من الفساد بموجب التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020[64]، بموجب المادة 204 منه، كهيئة رسمية تابعة مباشرة لرئاسة الجمهورية، كما عمدت الدولة على سن مجموعة من القوانين المعنية بالفساد أهمها القانون رقم 06-01[65] المعدل و المتمم، المتعلق بالوقاية من الفساد ومحاربته،

أصدرت الدولة الجزائرية الامر رقم 07-01[66] المؤرخ في 01 مارس 2007، الذي يهدف إلى تحديد حالات التنافي و الالتزامات الخاصة ببعض المناصب و الوظائف، يطبق على شاغلي منصب تأطير أو وظيفة عليا للدولة التي يمارسونها ضمن الهيئات و الادارات العمومية و المؤسسات العمومية و العمومية الاقتصادية، بما فيها الشركات المختلطة التي تحوز فيها الدولة 50خمسون (50) في المائة على الأقل من رأس المال، و كذا على مستوى الضبط أو كل هيئة عمومية أخرى تتولي مهام الضبط أو المراقبة أو التحكيم

قامت الجزائر أيضا بإصدار المرسوم الرئاسي رقم 06-414[67] المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 و الذي يهدف لتحديد التصريح بالممتلكات، حيث يشمل التصريح بالممتلكات جردا لجميع الأملاك العقارية و المنقولة

---

61 - مرسوم رئاسي رقم 04-128 مؤرخ في 19 أفريل 2004، يتضمن التصديق بتحفظ، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، يوم 31 أكتوبر 2003، ج .ر. ج .ج، عدد 26، صادر بتاريخ 25 أفريل 2004.

62 - مرسوم رئاسي رقم 06-137 مؤرخ في 10 أفريل 2006، يتضمن التصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو، يوم 11 جويلية 2003، ج. ر. ج. ج، عدد 24، صادر في 16 أفريل 2006.

63 - الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المحررة بالقاهرة بتاريخ 12 ديسمبر 2010 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 14-249 المؤرخ في 08 سبتمبر 2014، ج ر ج ج ، عدد 54 المؤرخ في 21 ديسمبر 2014

64 - دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 82، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020.

65- قانون رقم 06-01 مؤرخ في 20 فيفري 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد، ج. ر. ج .ج، عدد 14، صادر بتاريخ 8 مارس 2006، المتمم بالأمر رقم 10-05 المؤرخ في 26 أوت 2010،ج . ر. ج . ج و المعدل و المتمم بالقانون رقم 11-15 المؤرخ في 2 أوت ، ج . ر. ج . ج عدد 44.

66 - الامر رقم 07-01 المؤرخ في 01 مارس 2007، ج ر عدد 16 مؤرخ في 07 مارس 2007، ج . ر . ج . ج، يتعلق بحالات التنافي و الالتزامات الخاصة ببعض المناصب و الوظائف، ج . ر. ج . ج عدد 26.

67 - المرسوم الرئاسي رقم 06-414 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، يحدد نموذج التصريح بالممتلكات، ج. ر.ج .ج عدد 74 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006.

التي يملكها الموظف العمومي و أولادة القصر في الجزائر و/أو خارجها. في نفس السياق صدر المرسوم 06-415[68] المؤرخ أيضا في 22 نوفمبر 2006 و الذي يحدد كيفيات التصريح بالممتلكات بالنسبة للموظفين العموميين غير المنصوص عليهم في المادة ستة (06) من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد المذكور أعلاه

صدر عن الدولة الجزائرية في إطار الوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب مكافحتها و اللذان يعدان من أهم مظاهر الفساد، القانون رقم 05-01[69] المؤرخ في 06 فيفري 2005 و المتعلق بالوقاية من تبييض الاموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما، المعدل و المتمم. و كذا المرسوم التنفيذي رقم 13-31 [70] المؤرخ في 16 سبتمبر 2013، المتعلق بإجراءات الكشف عن الاموال و الاملاك الأخرى و تحديد موقعها و تجميدها في إطار مكافحة الإرهاب.[71]

2 : الإصلاحات المصاحبة

عمدت الدولة الجزائرية بالتوازي مع الإجراءات التشريعية الى القيام بإصلاحات في القطاعات ذات العلاقة بمكافحة الفساد و التي تتمثل في إصلاح العدالة و القضاء بإصدار القانون الاساسي للقاضي والمجلس الاعلى للقضاء، كما عمدت الدولة كذلك الى إصلاح النظام المحاسبي و المالي للدولة إضافة لإصلاح قطاع الجمارك وإصدار قانون جديد للأعلام[72] و ترقيته[73].

---

[68] - مرسوم 06-415المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، يحدد كيفيات التصريح بالممتلكات بالنسبة للموظفين العموميين غير المنصوص عليهم في المادة ستة (06) من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج .ر ج. ج عدد 74 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006.

[69] - القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 و المتعلق بالوقاية من تبييض الاموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما، ج، ر، ج، ج، عدد 11، المعدل و المتمم بالأمر 12-02 مؤرخ في 13 فيفري 2012، ج، ر، ج، ج، عدد 08، صادر في 15 فيفري 2012.

[70] - مرسوم التنفيذي رقم 13-318 المؤرخ في 16 سبتمبر 2013، المتعلق بإجراءات الكشف عن الاموال و الاملاك الأخرى و تحديد موقعها و تجميدها في إطار مكافحة تمويل الإرهاب، ج .ر.ج .ج عدد47.

[71] - بلقاسمي سمية، غربي سامية، تقييم الفساد في الدول العربية: دراسة تحليله لحالة الجزائر(2000-2017)، الملتقي الوطني الاول حول: الفساد و تأثيره على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي 24 و 25 أفريل 2018، ص 22

[72] - قانون العضوي رقم 12- 05 المؤرخ في 12 جانفي سنة 2012، يتعلق بالإعلام.، ج . ر. ج. ج عدد 02 المؤرخ في 15 جانفي 2012.

[73] - مداحي عثمان، المرجع السابق، ص ص 719-.720

الفرع الثاني

التعاون مع المجتمع المدني

يلعب المجتمع المدني دورا كبيرا في كشف الفساد كما يساهم بفعالية في نشر ثقافة الشفافية و تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة وقد أدركت منظمة الشفافية الدولية من الوهلة الاولى لنشأتها أهمية المجتمع المدني في رصد كل أشكال الفساد (أولا) لذا سعت لتكثيف نشاطاتها التعاونية معه لتكوين مجتمع واعي وملتزم (ثانيا).

تعتبر منظمة الشفافية الدولية بأن الحق الفردي في حرية التعبير يشمل الحق التبليغ عن الفساد من أجل ذلك سعت المنظمة لاستحداث ألية لرصد الفاسدين و التبليغ عنهم (ثالثا).

أولا: تفعيل دور هيئات المجتمع المدني

يجمع الخبراء أن للمجتمع المدني مكانة متميزة في النظام الديموقراطي، ولا يمكن للكفاح ضد الرشوة أن يحقق نجاحا دائما دون مجتمع مدني قوي ومنظم[74].

تعول منظمة الشفافية الدولية على المجتمع المدني كشريك قوي في الحرب التي تخوضها ضد الفساد وتعمل المنظمة جاهدة من أجل رفع مستوى الوعي لديه من ثمة رفع سقف الطموح، تعمل المنظمة على الاستثمار بشكل كبير في إشراك المواطنين لاجتثاث الفساد فبالإضافة إلى القيام بالمزيد من حملات التوعية، قامت منظمة الشفافية الدولية باستحداث أليات للمساءلة الاجتماعية و خلق فرص الإبلاغ عن المخالفات، كما عمدت المنظمة إلى تصميم أدوات لمعالجة المظالم و تقديم المساعدة القانونية ودعم ظهور الحركات الاجتماعية[75].

تدرك المنظمة جيدا حجم الإسهامات التي يمكن يقدما المجتمع المدني في مختلف الاعمال و المبادرات الرامية لتعبئة مختلف الفئات و التشكيلات الاجتماعية حول مشروع القضاء على الفساد، كالترويج مثلا لمختلف اتفاقيات محاربة الفساد و توفير الابحاث المساعدة على تفسيرها و تطبيقها، إضافة إلى تعزيز إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة و الشفافية في النظم السياسية. بالإسهام في صياغة السياسات العامة و حماية الحقوق و التوفيق بين المصالح و تقوية حكم القانون وغيرها من خصائص الحكم الراشد[76].

---

[74] - حجاج الجيلالي، مكافحة الرشوة، رهانات و أفاق، ترجمة علي فيصل، عهد جديد للنشر، الجزائر 2005، ص 185.

[75] - مصلح عبير، النزاهة و الشفافية و المساءلة في مواجهة الفساد، الاتلاف من أجل النزاهة و المساءلة "أمان" الطبعة الاولي، 2007، ص88.

[76] - عبد المنعم سليمان، المرجع السابق، ص 115

ثانيا: التعاون مع الصحافة الاستقصائية

يؤدي الصحفي الاستقصائي دور المحقق في جمع الدلائل وإجراء المقابلات و زيارة الاماكن و التصوير و التسجيل....إلخ، ذلك كله مع إتباع المعايير الهنية الدولية المعروفة كالدقة والموضوعية والاستقلالية و الاستقامة والمسؤولية غيرها من المعايير المهنية الدولية الخاصة بالصحافة الاستقصائية.[77]

تعمل الصحافة الاستقصائية على البحث في العمق للكشف عن حالات الفساد وتلعب دور حاسم في توثيقه و إثباته لا سيما في البلدان النامية[78]، من أجل الوصول لهذه النتيجة بادرت منظمة الشفافية الدولية لعقد تحالفات استراتيجية بين مختلف الجهات الفاعلة و المتخصصة في مجال التحري للتصدى للفساد.

كما عمدت المنظمة إلى العمل في شراكة مع الاتحاد العالمي لمكافحة الفساد و مشروع الجريمة المنظمة والإبلاغ وشركاء أخرين لتبادل المعلومات، بالإضافة إلى ذلك تقوم المنظمة بالمساهمة في التحقيقات عبر فروعها الداخلية المنتشرة حول العالم و التي تتعاون مباشرة مع الصحفيين لكشف الفساد او بنشر تحقيقاتهم الخاصة.

تقوم منظمة الشفافية الدولية و المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد وكذا صحفيون من اجل الشفافية بتشجيع المبادرات الشبانية و بدعم الصحفيين الشباب الذين يعملون في تحقيقات الفساد و الذين تتعاون معهم لتحقيق تغيير دائم.[79]

---

[77] - أنور أبو عيشة و أخرون، الرجع السابق، ص 293 .

- يخلط الكثيرون بين التقارير الصحفية و بين الصحافة الاستقصائية التي يطلق عليها الكثيرون "التحقيقات الصحفية". وعلى الرغم من اختلاف تعريفات الصحافة الاستقصائية إلا أنها تجتمع على عنصر البحث في العمق للكشف عن حالات تشكل فسادا و الاعمال المخالفة للقانون أو إساءة استخدام السلطة، وقد عرف "روبرت جرين" (مساعد مدير التحرير السابق في صحيفة نيوزداي) التحقيق الصحفي بأنه" ذلك التقرير الإخباري، ومن خلال جهد شخصي يبذله المرء بنفسه للكشف عن أشياء ذات أهمية يود بعض الأشخاص أو المنظمات أن تظل في الكتمان، و هو مكون من ثلاث عناصر رئيسية هي أن يكون التحقيق قد قام به الصحفي بنفسه، و ليس مجرد تقرير تحقيق قام به شخص أخر، و أن يكون الموضوع الذي يدور حوله ينطوي على قدر معقول من الأهمية بالنسبة للقارئ أو المشاهد، أن تكون هناك محاولات من جانب الاخرين لإخفاء هذه الأمور على الجمهور . لمزيد من المعلومات أنظر أنور أبو عيشة و أخرون، النزاهة و الشفافية و المساءلة في مواجهة الفساد ،نفس المرجع ص ص 293 و 294.

[78] - WIEHEN Michael H. « Le rôle de la société civile : demander des comptes aux gouvernements », in Affairisme : la fin de système, comment combattre la corruption, publications de l'OCDE, 2000, pp 231-248.

[79] - أنظر موقع منظمة الشفافية الدولية

-https://www.transparency.org/en/advocacy/investigative-journalism, consulté le 06/05/2021

ثالثا: مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة و الفساد

قامت منظمة الشفافية الدولية في أكثر من ستون (60) دولة عبر العالم، بتطوير مراكز للمحاماة و الاستشارة القانونية للإبلاغ عن الفساد، تعمل على تقديم مشورة و دعم مجاني و سري لضحايا و شهود الفساد و تمكنهم من تأكيد حقوقهم و السعي للإنصاف و الدفاع عن العدالة، كما تشجع الأفراد وتدعمهم للوصول إلى المعلومات العامة وتطالب بمؤسسات حكومية وشفافة ومستجيبة و خاضعة للمساءلة.

قامت كذلك منظمة الشفافية الدولية بتطوير مبادئ دولية لتشريعات المبلغين عن المخالفات و التي تم استخدامها في العديد من الدول و المنظمات الدولية لتطوير تشريعاتها و معاييرها الخاصة حيث شاركت منظمة الشفافية الدولية لأكثر من 10 سنوات في مجموعة واسعة من أنشطة المناصرة و التوعية العامة و البحث حيث تعمل المنظمة على اعتماد قوانين قوية لحماية المبلغين عن المخالفات و تطبيقاتها من قبل السلطات و تنفيذها في مكان العمل في كل من القطاعين العام و الخاص، كما تعمل المنظمة على تعزيز تصور الأشخاص الذين يخاطرون بسبل بوظائفهم بحياتهم لفضح الفساد.

لعبت الفروع الوطنية لمنظمة الشفافية الدولية دورا رئيسيا في عمليات إعداد تشريعات الإبلاغ عن المخالفات في العديد من البلدان على غرار كل من فرنسا، ايرلندا، ايطاليا، رومانيا.....إلخ . و على الصعيد الاقليمي طالبت المنظمة بتوفير حماية شاملة للمبلغين من خلال العمل مع تحالف كبير و متنوع من منظمات المجتمع المدني و النقابات و الجمعيات الصحفية مما اثمر على اعتماد توجيه من قبل الاتحاد الاوروبي بشأن حماية المبلغين عن المخالفات في أكتوبر 2019.

لم تتوقف المنظمة في التشريعات فحسب بل سعت لممارسة الرقابة على القوانين من خلال الضغط من أجل التطبيق الفعال لتشريعات حماية المبلغين من قبل السلطات، دعم التنفيذ الفعال لتشريعات الإبلاغ عن المخالفات في مكان العمل و استحداث نظام إخطار المجرمين حيث تقوم الفروع الوطنية بنصح المبلغين عن المخالفات في الكشف عن معلوماتهم و العمل على التأكد من معالجة إفصاحاهم على النحو الواجب من قبل السلطات المختصة[80].

[80] - لمزيد من المعلومات أنظر موقع منظمة الشفافية الدولية
-https://www.transparency.org/en/projects/global-anti-corruption-consortium, consulté le 06/05/2021

الفصل الثاني
أساليب منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد

يعمل الفساد على إعاقة عملية التنمية و تحقيق الازدهار للشعوب، ويقوض بناء الديموقراطية، ويقلص مجال دولة القانون و المؤسسات، مما يملي بالضرورة أن تكون الوقاية منه ضرورة و مصلحة عامة و شاملة.

بادرت منظمة الشفافية الدولية لإدراك مستوى الفساد بالتعاون مع فروعها المحلية وبالشراكة مع منظمات و مؤسسات دولية أخري إلى وضع أدوات مبتكرة تعني بقياس مدركات الفساد، و تعد هذه التصنيفات مصدرا رائدا للبيانات، تتطلع من خلالها المنظمة إلى تعزيز ضوابط الامتثال لقواعد الشفافية و المساءلة و الوقاية مدى انتشار الفساد[81] **(المبحث الأول).**

تسعى منظمة الشفافية الدولية بالتعاون مع فروعها المحلية للعمل على جميع المستويات سواء الدولية منها، الإقليمية أو المحلية على إرساء دائم للتعاون وتبادل الخبرات و الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال محاربة الفساد، كما تعمل أيضا على مراقبة مدى إنفاذ قوانين مكافحة الفساد و مدى نجاح الشراكات الهادفة و مواجهة هذه الظاهرة، كما تعمل المنظمة على تفعيل أليات الضغط لمحاربة الفساد و الفاسدين وإرغام الحكومات بكل السبل للامتثال لالتزاماتها الدولية و المحلية في سبيل العمل على الحد من انتشار الفساد**(المبحث الثاني).**

81 - Pour parvenir à ses objectifs, TI dispose d'outils novateurs. Ce sont, ainsi, les premiers à avoir lancé un programme d'évaluation de la corruption dans le monde, l'idée étant de permettre à la société de pouvoir juger l'ampleur du phénomène " Pour plus d'informations consultez PIGEAT Mathias , « La Corruption et les Contrats Publics Internationaux », Master 2 Recherche DROIT PUBLIC ÉCONOMIQUE, 2007 , page 3.

المبحث الاول

تقييم الفساد كوسيلة للوقاية من انتشاره

قامت منظمة الشفافية الدولية بابتكار و تطوير وسائل حديثة لمعاينة مدى انتشار الفساد و تطوره عبر مختلف أنحاء العالم و تقييم نجاح أو فشل الاستراتيجيات المنتهية حيال مكافحة الفساد، و يختص كل تصنيف من التصنيفات العديدة لمنظمة الشفافية الدولية بجانب معين[82].

يعتبر مؤشر مدركات الفساد اهم المؤشرات التي تصدرها المنظمة يعتمد على البيانات التي تم جمعها عن طريق استقصاء أراء الخبراء و انطباعاتهم من واقع ممارساتهم العملية(المطلب الاول).

يصدر ايضا عن المنظمة التقرير العالمي الشامل والموجه لواضعي السياسات للدول لجذب انتباههم إلى تفاقم أزمة الفساد و مساعدتهم على محاربتها(المطلب الثاني)، كما تصدر المنظمة مؤشر دافعي الرشاوي، الذي تم تصميمه ليصنف الدول بالاعتماد على مسح الجهات التنفيذية بالتركيز على الممارسات التجارية الاجنبية و الذى تم تطويره بعد ذلك لتصنيف مستوى الفساد في القطاعات(الزراعة الصناعة.....) (المطلب الثالث).

ومن مؤشرات المنظمة كذلك مقياس الفساد العالمي و الذي يستند إلى استطلاع تقوم به منظمة الشفافية الدولية عن تجارب الأفراد و مدركاتهم للفساد(الطلب الرابع).

المطلب الأول

مؤشر مدركات الفساد

يصدر عن منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر مدركات الفساد، الذي يقوم على مقارنة الدول من حيث انتشار الفساد فيها بالاعتماد على مصادر قياس تقوم بها مؤسسات مختلفة و مستقلة تركز بشكل عام على القطاع العام(الفرع الاول)، من خلال مظاهر الفساد التي يغطيها المؤشر(الفرع الثاني). بالاعتماد على طريقة حساب رياضية مركبة (الفرع الثالث).

يرسم المؤشر كل سنة نظرة شاملة عن واقع الفساد في العالم على غرار سنة 2020 في ظل جائحة كوفيد –19 (الفرع الرابع) كما يقدم المؤشر عبر السنوات نظرة دقيقة عن حجم الفساد في كل دولة لا سيما في دولة الجزائر (الفرع الخامس). إلا أنه ككل دراسة تشوبه نقائص و عيوب (الفرع الخامس).

[82] - أنظر الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية

- https://www.transparency.org/en

الفرع الاول

المقصود بمؤشر مدركات الفساد

وضعت منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد منذ عام 1995، كأداة لتصنيف أكثر من دول مئة وثمانين دولة (180) عبر العالم (أولا) من أجل توعية الرأي العام العالمي بخطورة هذه الأفة و التعبئة لمحاربتها بمختلف أشكالها(ثانيا).

أولا : تعريف مؤشر مدراكات الفساد

يصدر عن منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر مدركات الفساد يصنف الدول إلى درجات ومراتب استنادا إلى مدى وجود الفساد في القطاع العام، بالاعتماد على مدركات الخبراء و المسؤولين التنفيذين في قطاع الأعمال، فالمؤشر ليس استطلاع للرأي بل هو أداة مركبة تمزج بين تقارير و تقييمات لمؤسسات متخصصة. ولتصنيف الدولة ضمن مؤشر مدركات الفساد ينبغي توفر ثلاث مصادر بيانات على الأقل (ثلاث مؤشرات فرعية على الأقل) لاستخدامها في حساب المعدل ومن ثمة التصنيف[83].

ثانيا : مظاهر الفساد التي يغطيها مؤشر مدركات الفساد

يختص مؤشر مدركات الفساد بتغطية جوانب متنوعة من أشكال الفساد كالرشوة، اختلاس المال العام، السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة، عدم الملاحقات القضائية و الجنائية للمسؤولين الفاسدين، عدم توفير الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد و الصحفيين و المحققين، عدم وجود قوانين كافية تتعلق بتصريح الممتلكات و الذمة المالية و عدم قدرة الحكومات على احتواء الفساد و فرض أليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام[84].

الفرع الثاني

طريقة حساب مؤشر مدركات الفساد

يقوم مؤشر مدركات الفساد بترتيب الدول باستخدام مقياس من 0 إلى 10 حيث تعادل الدرجة (0) أعلى مستويات الفساد المدرك في الدولة في حين تعادل الدرجة (10) أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك ومنذ سنة 2012 اعتمد منظمة الشفافية الدولية منهجية جديدة بمقياس من 0 الى 100،

---

[83] - FITZGERALD Philip, Op.Cit, page 337

[84] - إقدوم فاطمة "مؤشرات قياس الحكم الراشد (حالة الجزائر)"، مجلة الحكمة للدراسات الإقتصادية، المجلد 5، العدد 11، 2018، ص ص 235- 236.

هذه المنهجية الجديدة توفر قدر أكبر من الوضوح و الدقة حيث يمكن من خلال هذه الطريقة مقارنة درجات الدول بمرور الوقت[85].

" ويتم إجراء ذلك عن طريق طرح الوسيط الحسابي لمجموعة البيانات و قسمة الناتج على الانحراف المعياري لينتج عنها نقاط معيارية ***(standard point)*** *و التي يجرى العمل على تعديلها لاحقا للحصول على وسيط حسابي يتم تحديده لاحقا حيث تلائم مجموعة البيانات مقياس مؤشر مدركات الفساد بتدريج 0-100 ثم يتم حساب معدل الوسيط الحسابي لجميع النقاط التي تمت معايرتها لتلك الدولة و في الأخير يتم تقريب مجموعة النقاط إلى أعداد صحيحة*[86].

الفرع الثالث

مصادر مؤشر مدركات الفساد

يجمع المؤشر بين ثلاثة عشر (13) دراسة مسحية و تقييمية للفساد أجرتها اثنى عشر(12) مؤسسة مرموقة مستقلة و متخصصة في تحليل الحوكمة و مناخ الأعمال، وترتكز مصادر المعلومات المستخدمة فيه لسنة صدوره على بيانات صدرت خلال السنتين السابقتين للصدور، وتحسب جميع المصادر مجمل إدراك حجم الفساد من خلال مدة التكرار و حجم الرشاوي في القطاعين العام و السياسي، و تشمل هذه المصادر أحدث الاستطلاعات المعدة من قبل جهات متخصصة و التي يتم مراجعتها لكي تضمن تماشي المصادر مع معايير الجودة التي تعتمدها منظمة الشفافية الدولية،

لتحقيق هذه النتيجة تستخدم منظمة الشفافية الدولية على وجه الخصوص مؤشر تحولات برتلسمان لمؤسسة برتلسمان و الذى يقوم بنشر مؤشر الحالة و مؤشر الإدارة، مؤشر المخاطر و الأوضاع الاقتصادية الذي تعده مصلحة تقييم المخاطر العالمية التابعة لمنظمة البصيرة العالمية، تقارير عن الدول التي تمر بمرحلة انتقالية يعد المؤشر بيت الحرية، تصنيفات مخاطر الدول ، مؤشر تحليل المخاطر

---

[85] -Conseil de l'Europe, Manuel de formation, les bases conceptuelles de la lutte contre la corruption, 1er Edition, Direction Générale des Droits de l'Homme et de l'Etat de droit, Paris, 2013, page 36

[86] - نقلا عن الشعباني مجدي ، قراءة حول ترتيب ليبيا في مؤشر مدركات الفساد، المغاربي للدراسات و التحليل ، تونس، 2018 .

متوفر في موقع

https://www.eanlibya.com/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AA%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%A8-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D9%85%D8%AF%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84/ Consulté le 23/04/2021.

السياسية و الاقتصادية لدول أسيا و يقدم المؤشر الشركة الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية و الاقتصادية، الدليل العالمي للمخاطر الذي تقدمه شركة خدمات المخاطر السياسية.[87]

كما تعتمد منظمة الشفافية على تقرير الكتاب السنوي للتنافسية الذي يقوم بإعداده المعهد الدولي للتطوير الإداري، تقييم سياسات و مؤسسات الدول و يقدمها البنك الإفريقي للتنمية و هو أحد أشكال تقييم السياسات و المؤسسات التابعة للدولة، مؤشرات الحوكمة المستدامة و التي يهتم بدراسة و تقييم الحوكمة و عمليات صنع القرار في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون و التنمية و الاتحاد الاوروبي، تقييم الأداء السياسي و المؤسساتي للبلدان يعده البنك الدولي، استطلاعات رأي المسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال وهو استطلاع سنوي صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر سيادة القانون الذى يصدر عن مشروع العدالة العالمي و مؤشر مشاريع تنوع الديموقراطية و هو عبارة عن تعاون أكثر من 3000 باحث حول العالم[88].

الفرع الرابع

مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020 قياس الفساد في ظل جائحة كوفيد -19

يصور لنا مؤشر مدركات الفساد لعام 2020 صورة سيئة عن حالة الفساد في جميع أنحاء العالم، و يركز التقرير السنوي لمنظمة الشافية الدولية لهذه السنة على الكيفية التي سهل بها تفشي جائحة فيروس كورونا انتشار الفساد في جميع أنحاء العالم و كيف تسهم ظاهرة الفساد في تفاقم الأزمة الصحية[89].

يظهر التحليل الذى قامت به منظمة الشفافية الدولية أن الفساد لا يساعد على الاستجابة الصحية لجائحة كوفيد 19 فحسب بل ساهم في استمرار أزمة الديموقراطية في جميع انحاء العالم و من المرجح أن تؤدي الاستجابة لجائحة كورونا إلى زيادة مخاطر الفساد و الممارسات التي تسهم في التدفقات المالية غير المشروعة.

---

[87] - ضويفي حمزة، بوكردید عبد القادر، "دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، المجلة الأكادمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، المجلد 12، العدد 2، 2020، ص ص 50-52 .

[88] - Conseil de l'Europe, Op.Cit, page 36

[89] - مؤشر مدركات الفساد، منظمة الشفافية الدولية، 2021،ص 4، متحصل عليه من الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية:
- http://Transparency International .org/cpi, consulté 22/04/2021.

ترتيب مؤشر مدركات الفساد للدول لسنة 2020 ليس مختلفا كثيرا عن ترتيب السنوات الأخيرة السابقة، حيث نلاحظ في هذه السنة أن ثلثي (3/2) بلدان العالم قد سجلوا أقل من 50 نقطة بمتوسط 43 نقطة، الدولتان الأوليان في ترتيب مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020 هما الدانيمارك و نيوزيلندا برصيد 88 درجة، تليها فلندا، سنغافورة، السويد و سويسرا التي تحصلت كل منها على 85 نقطة، البلدان اللذان جاءا في أسفل المؤشر هما جنوب السودان و الصومال بـ 12 درجة لكل منهما تليها سورية بـ14 نقطة و اليمن 15 نقطة و فنزويلا 15 نقطة.

حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لهذه السنة فإنه على الصعيد الدولي ومنذ عام 2012 إلى 2020 تحسنت درجات 26 دولة في مؤشر مدركات الفساد بما في ذلك اليونان، ميانمار و الاكوادور وفي نفس الفترة انخفضت درجات 22 دولة في المؤشر بما في ذلك لبنان، ملاوي، البوسنة و الهرسك. أما إقليميا المنطقة التي سجلت أعلى الدرجات هي أوروبا الغربية و الاتحاد الأوروبي بمتوسط 66 درجة أما المناطق التي سجلت أدنى الدرجات هي إفريقيا، جنوب الصحراء (32 نقطة) أوروبا الشرقية و أسيا الوسطي (36 نقطة).[90]

[90] -- أنظر موقع منظمة الشفافية الدولية للتفصيل أكثر حول المسألة

- https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl, consulté le 22/04/2021

الفرع الخامس

موقع الجزائر في مؤشر مدركات الفساد

جدول رقم 01 تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2003- 2020[91].

السنة	قيمة المؤشر	الرتبة	عدد البلدان المصنفة	التغير في الدرجة	التغير في الرتبة	العدد الكلي للمصادر	عدد المصادر للجزائر
2003	2.6	88	133	-	-	17	04
2004	2.7	97	146	0.1+	11-	18	06
2005	2.8	97	159	0.1+	0	16	07
2006	3.1	84	163	0.3+	13+	12	05
2007	3.0	99	180	0.1-	15-	14	07
2008	3.2	92	180	0.2+	7+	13	06
2009	2.8	111	180	0.4-	3-	13	04
2010	2.9	105	178	0.1+	6+	13	06
2011	2.9	112	183	0.0	7-	17	07
2012	34	105	176	0.5+	7+	13	06
2013	36	94	177	0.2+	11+	13	06
2014	36	100	175	0.0	6-	13	05
2015	36	88	168	0.0-	12+	13	05
2016	34	108	176	0.2-	20-	13	06
2017	33	112	180	0.1-	4-	13	06
2018	**35**	105	180	0.2+	7+	13	06
2019	**35**	106	180	0.0	1-	13	06
2020	36	104	180	0.1+	2+	13	06

يتضح جليا من خلال هذا الجدول أن الجزائر ضمن البلدان المتأخرة في مجال محاربة الفساد، ففي سنة 2003 تحصلت الجزائر على درجة 2.6 من 10 و هي السنة الأكثر فسادا، وبعد ذلك عرفت الفترة ما بين 2004-2008 تحسنا طفيفا أين ارتفع ترتيب الجزائر إلى 3 نقاط و يمكن إرجاع ذلك للانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و مكافحته سنة 2006، لكن منذ 2009 انخفضت

[91] - مداحي عثمان ، "دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)"، مجلة البشائر الإقتصادية ، المجلد 5، العدد 2، 2019، ص 722

قيمة المؤشر من جديد لتبلغ 2.8 ويمكن إرجاع ذلك للبرنامج التكميلي لدعم النمو الذى أطلقته الجزائر و الذي بلغت تكلفته 9682 مليار دينار عند نهاية سنة 2009.[92] مما فسح المجال للإسراف وممارسة مختلف أشكال الفساد، لتستمر الجزائر في كونها من أكثر الدول فسادا إلى غاية 2011.

سنة 2012 و بعد إتباع منهجية التنقيط (100-0) تحصلت الجزائر على 34 نقطة ثم استقرت قيمة المؤشر عند 36 نقطة لغاية سنة 2015 و بعد ذلك انخفض في سنتي 2016 و 2017 إلى 34 و 33 نقطة برتبة 178/108 دولة و 180/112 دولة، لتعاود الاستقرار من جديد ضمن المرتبتين 105 و 106 برصيد 35 نقطة في كل من سنتي 2018 و 2019. وأخيرا سنة 2020 احتلت دولة الجزائر المرتبة 104 بـ36 نقطة متقاسمة في المرتبة مع كل من دولة ألبانيا، ساحل العاج، السلفادور، الكوسوفو، تيلاندا و الفيتنام[93].

ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد عبر هذه السنوات إن دل على شيء إنما يدل على حجم الفساد الذى تعاني منه الدولة، و حدة انتشاره، و يرجع ذلك بالخصوص لعدم فعالية الإصلاحات و التدابير الوقائية و الرقابية المتخذة من قبل السلطات في ظل مناخ يساعد على تعميم و خلق الفساد على كل المستويات نتيجة افتقار الدولة للشفافية،

الفرع السادس

مظاهر الفساد المقصات من مؤشر مدركات الفساد

يعتبر مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية مسح للنخبة يعكس آراء رجال الأعمال والخبراء ولكن ليس رأي الشخص العادي، كما أنه يمكن أن تكون التصورات متحيزة تحت تأثير وسائل الإعلام فعلى سبيل المثال: يمكن أن يعني ارتفاع عدد الحالات المبلغ عنها زيادة الفساد كما يمكن أن يكون مجرد علامة على حرية أكبر للصحافة[94].

كما لا يسمح مؤشر مدركات الفساد بتغطية جوانب الفساد كمدركات المواطن أو حالت الفساد التي تعرض لها، الاحتيال الضريبي ، التدفقات المالية غير المشروعة، فساد القطاع الخاص، تبييض الأموال، مسهلو الفساد (المحامون، المحاسبون، المستشارون الماليون...) و الاقتصاديات و الأسواق غير المنظمة[95].

---

[92] - كريم زرمان، "التنمية المستدامة خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 7، 2010، ص 200

[93] - أنظر موقع منظمة الشفافية الدولية

https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nz, consulté le 22/04/2021

[94] - Conseil de l'Europe, , Op.Cit, page 38

[95] - مداحي عثمان، المرجع السابق، ص 713 .

الطلب الثاني

التقرير العالمي الشامل عن الفساد

يصدر التقرير العالمي الشامل عن منظمة الشفافية الدولية يهدف إلى جذب انتباه العالم إلى موضوع الفساد و المساعدة على محاربته(الفرع الاول)، يستند التقرير على مصادر مختلفة لخبراء، ناشطين و صحفيين متخصصين فضلا عن البحوث العلمية الحديثة(الفرع الثاني)، أخر تقارير المنظمة تقرير سنة 2020(الفرع الثالث).

الفرع الاول

مجال إستخدام التقرير العالمي الشامل عن الفساد

يستخدم التقرير كدليل تجريبي على الفساد فهو مصمم كأداة تساعد واضعي السياسات و المواطنين في تغيير السلوك الفاسد من خلال توفير المبادئ التوجيهية و التوصيات كما يساعد على الكشف على ما ينقص سياسات الدول و يشجعها على وضع سياسات أفضل[96].

الفرع الثاني

منهجية إعداد التقرير العالمي الشامل عن الفساد

يقوم التقرير العالمي الشامل بتقييم التطورات الأخيرة للفساد وكل مرة يركز على قطاع معين أو مجال محدد أو يدرس قضية من قضايا الحكم الراشد، يغطي التقرير فترة اثنا عشر (12) شهرا ابتداءا من شهر جويلية إلى غاية شهر جوان من السنة الموالية ومنذ سنة 2013 أصبحت الدراسات تستغرق ثلاث (03) سنوات لإتمامها، صدر التقرير لأول مرة عام 2001 و هو تقرير سنوي ماعدا سنوات (2002، 2010، 2012).

تناول تقرير الفساد العالمي منذ صدوره لأول مرة عام 2001 الى غاية 2020 مجموعة من القضايا نبينها في الجدول التالي:[97]

---

[96] - عزوان رفيق عويد، "دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة العراق)"، مجلة النزاهة و الشفافية للبحوث و الدراسات، العدد التاسع، بغداد، العراق، 2016 ص 177.

[97] - رضوان بروسي، الديموقراطية و الحكم الراشد في إفريقيا مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، كلية الحقوق جامعة باتنة،2009 ص 239.

جدول رقم 2 المواضيع المتناولة في تقرير الفساد العالمي من سنة 2001 إلى سنة 2020

التقرير	السنة	الموضوع
الاول	2001	تناول موضوع الفساد في دول العالم بشكل عام
الثاني	2003	الوصول إلى المعلومات
الثالث	2004	الفساد السياسي
الرابع	2005	البناء و الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع
الخامس	2006	الصحة
السادس	2007	الأنظمة القضائية
السابع	2008	قطاع المياه
الثامن	2009	القطاع الخاص
التاسع	2011	تغيير المناخ
العاشر	2013	التعليم
الحادي عشر	2016	الرشوة
الثاني عشر	2019	الفساد في أفريقيا
الثالث عشر	2020	مكافحة الفساد فيضل أزمة كوفيد-19

الفرع الثاني

التقرير السنوي 2020 عن الفساد

يقدم التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لسنة 2020، لمحة عامة عن أنشطة المنظمة و يوضح العمل الذي تقوم به المنظمة من أجل أن تكون الحكومات، الشركات، المجتمع المدني و الحياة اليومية للناس خالية من الفساد.

يشمل التقرير استراتيجيات مكافحة الفساد لوكالات التنمية خلال أزمة كوفيد-19 و تقريرا أخر حول التأثير الطويل المدى للوباء على مكافحة الفساد و الحوكمة و التنمية.

قامت المنظمة لا عداد التقرير بعقد ورش عمل لتبادل المعرفة و تقييم البرامج التي تتصدي للوباء كما قامت بالعمل على دعم أعمال محددة تتعلق بمكافحة الفساد و تتعلق باتفاقية الاتحاد الإفريقي بشأن منع الفساد و مكافحته أثناء الأزمات، وقد تم التأكيد من خلال التقرير أيضا على الدور الحيوي لمراكز المناصرة و الاستشارة القانونية التابعة لمنظمة الشفافية الدولية في عام 2020 من خلال زيادة تقارير الفساد و كذا زيادة مشاركة المواطنين[98].

[98] - لمزيد من المعلومات أنظر الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية:

https://www.transparency.org. consulté le 26/06/2021:

المطلب الثالث

مؤشر دافعي الرشاوي

يصنف مؤشر دافعي الرشاوي الدول المصدرة بناءا عل احتمال خضوع شركاتها لعملية ارتشاء في الخارج(الفرع الاول) معتمدا على مسح للجهات المسؤولة بطرح أسئلة استبيان على المسؤولين(الفرع الثاني) و بإتباع طريقة حساب لترتيب الدول على مقاس من 0 إلى 10 (الفرع الثالث).

الفرع الاول

المقصود بمؤشر دافعي الرشاوى

يعد مؤشر دافعي الرشاوي تصنيف لأكبر اقتصاديات العالم حسب ما يتم تصوره من احتمالية قيام الشركات الكبرى للدول بدفع الرشاوى في الخارج، فالمؤشر هو تصنيف لأبرز الدول المصدرة بناءا على احتمال خضوع شركاتها في الخارج لعملية ارتشاء. يعتمد مؤشر دافعي الرشوة على عملية مسح للجهات المسؤولة العليا للشركات مع التركيز على الاعمال التجارية للشركات الاجنبية في بلادها و ما ينجم عنه من فساد في دول المورد وبالتالي فإن المؤشر يقوم بتصنيف الدول وليست الشركات.

يغطي المؤشر جميع المناطق في العالم و يمثل حوالى 80 بالمئة من إجمالي التدفق المالي للسلع و الخدمات و الاستثمارات. صدر لأول مرة سنة 1999 و هو مؤشر غير سنوي، صدر لأعوام (1999، 2002، 2006، 2008 و 2011)[99].

الفرع الثاني

منهجية مؤشر دافعي الرشاوى

تعتمد منهجية مؤشر دافعي الرشوة على طرح أسئلة استبيان مطورة من قبل الأمانة العامة لمنظمة الشفافية الدولية بالتشاور مع عدد من الجهات المعنية الداخلية و الخارجية على المسؤولين التنفيذيين لشركات قطاع الأعمال، حول مدى انخراط الشركات التي يمتلكونها في علاقات تجارية من إحدى البلدان المعنية بالرشوة و قد تتغير الأسئلة من سنة للأخرى و ذلك من أجل الحصول على أجوبة أكثر مصداقية.

فمثلا في مؤشر دافعي الرشوة لسنة 2011 تم اختيار البلدان التي تم تصنيفها استنادا لأربعة (04) معايير تتمثل في مدى الانفتاح التجاري (يقاس من خلال تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالإضافة الى حجم الصادرات)، ما إذا كانت تلك الدول مصنفة على مؤشر العام لسنة 2008 أم لا (لتمكين

[99] - غزوان رفيق عويد، المرجع السابق، ص 178

مقارنة الأداء مع مرور الوقت)، العضوية في مجموعة دول العشرين **(G20)** و الاهمية التجارية داخل المنطقة و القارة.[100]

الفرع الثالث

طريقة حساب مؤشر دافعي الرشاوى

يتم من خلال المؤشر ترجمة البيانات و تصنيف الدول باحتساب النقاط التي تحرزها على مقاس من 0 الى 10، حيث تمثل الدرجة 10 الرأي القائل بأن الشركة من تلك الدولة لم تمارس الرشوة بينما تمثل الدرجة 0 الرأي القائل بأن الشركة من تلك الدولة مارست الرشوة بشكل مستمر وبناءا على ذلك يتم تصنيف الدول بأنها أقل احتمالا للانخراط في الرشوة على مستوى الخارج[101].

دائما في تقرير سنة 2011 فقد تم استطلاع أراء 3016 شخصا من التنفيذيين في قطاع الأعمال عبر 30 دولة حول العالم و قد بلغ الحد الأدنى من عدد الاشخاص المستطلعة أراءهم في كل دولة ب100 شخص باستثناء الصين التي تم فيها إجراء 82 مقابلة خلال فترة العمل الميداني، و قد مثلت الدول المستطلعة تكرار لعينة المسح المؤلفة من 26 دولة من تقرير 2008 مع إضافة أربعة بلدان إضافية ذات مستويات عالية في مجال التجارة و الاستثمار.[102]

المطلب الرابع

مقياس الفساد العالمي

يعتبر مقياس الفساد العالمي لمنظمة الشفافية الدولية مثال اخر لاستطلاع الآراء لمستوي الفساد في ابرز المؤسسات الخدماتية حيث يقيس مدركات و تجارب الأفراد المتعلقة بالفساد (الفرع الاول)، وكذا مختلف الجهود التي تبذلها حكوماتهم في مكافحة الفساد و الحد من انتشاره. تعتمد منظمة الشفافية الدولية في جمع البيانات على فروعها الدولية بالتعاون مع مؤسسات متخصصة في هذا الشأن(الفرع الثاني)، و يعتبر مقياس الفساد العالمي: الاتحاد الاوروبي 2021، المقياس الأخير للمنظمة (الفرع الثالث).

---

[100] - أنظر تقرير مؤشر دافعي الرشوة لسنة 2011 ، متوفر على موقع منظمة الشفافية الدولية
-https://www.transparency internationale.org.Kw.au-ti.org/books/://www.transparency internationale.org.Kw.au-ti.org./ar/index/php//books/adminidtrative-cooruption/2011/index.html, consulté le 25/04/2021

[101] – لوسخ محمد، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد مداخلة منشورة على موقع **www.univ-media.dz** ، ص ص 7-8

[102] - أنظر تقرير مؤشر دافعي الرشوة لسنة 2011، متوفر على موقع منظمة الشفافية الدولية
-https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl, consulté le 25/04/2021

الفرع الاول

منهجية مقياس الفساد العالمي

تعتمد منظمة الشفافية الدولية للإعداد مقياس الفساد العالمي على استقصاء يتم إعداده من قبل الأمانة العامة للمنظمة و يضم أسئلة متعددة يتم تحديثها سنويا تسمح بالتعرف على رأي الجمهور لمستوي الفساد في دولتهم.

يتم إتباع عدة طرق لاستطلاع رأي الجمهور وذلك إما عن طريق المقابلات وجها لوجه أو بواسطة الهاتف أو عن طريق الأنترنيت و بعد ذلك يتم تحليل البيانات في الأمانة العامة للمنظمة في برلين و التحقق منها بواسطة محلل مستقل مع استبعاد كل الأجوبة الغامضة.[103]

الفرع الثاني

مصادر بيانات مقياس الفساد العالمي

تعتمد منظمة الشفافية الدولية في مصادر بيانات مقياس الفساد العالمي على مؤسسة "غالوب" ، التي تقوم كجزء من عملها في استطلاع رأي الجمهور، كما تعتمد المنظمة على فروعها المحلية المنتشرة في معظم دول العالم كما تقوم منظمة الشفافية الدولية حيال ذلك بتفويض منظمات أخرى في البلدان التي لا تغطيها مؤسسة غالوب.[104]

يوضح الجدول ادناه مثال عن سؤال تم طرحه في مقياس الفساد العالمي لسنة 2010 والذى يجيب عن السؤال " في رأيك، على أي مستوى تعتقد أن المؤسسات التالية في الدولة تتأثر بالفساد؟
(1 : ليس فاسدا إطلاقا إلى 5 : فاسدا للغاية)[105].

---

[103] - Conseil de l'Europe, Op.Cit, page 36

[104] - مداحي عثمان، المرجع السابق، ص ص 718-719 .

[105] - Conseil de l'Europe, Op.Cit, page 37

جدول رقم 3 نموذج عن استطلاع راي الجمهور مقتبس من مقياس الفساد العالمي لسنة 2010

الدولة	الاحزاب السياسية	البرلمان	الشرطة	التجارة القطاع الخاص	الإعلام	الأعوان العموميين الموظفين	العدالة	المنظمات غير الحكومية	الطوائف الدينية	الجيش	النظام التربوي
إيرلندا	4.4	4.0	3.0	3.5	3.0	3.3	2.7	2.5	3.9	2.3	2.5
إيطاليا	4.4	4.0	3.0	3.7	3.3	3.7	3.4	2.7	3.4	2.8	2.9
ليتونيا	4.0	3.7	3.3	3.0	2.5	3.6	3.2	2.1	1.8	2.3	2.6
لتوانيا	4.2	4.2	3.7	3.5	2.9	3.8	4.0	2.6	2.5	2.4	3.0
لوكسمبورج	2.9	2.5	2.5	3.0	2.7	2.7	2.5	2.3	2.7	2.3	2.3
هولندا	3.0	2.7	2.6	3.1	2.9	3.0	2.6	2.5	2.9	2.5	2.3
النرويج	3.0	2.2	2.1	3.2	2.9	2.8	1.9	2.7	3.2	2.4	2.4
بولونيا	3.6	3.4	3.2	3.5	2.8	3.4	3.3	2.6	2.7	2.4	2.6
البرتغال	4.2	3.7	3.2	3.6	2.8	3.2	3.4	2.6	2.6	2.6	2.5
رومانيا	4.5	4.5	3.9	3.6	3.1	3.8	4.0	2.9	2.3	2.4	3.1
سلوفينيا	4.3	3.7	3.2	3.7	3.1	3.6	3.5	2.7	3.2	2.8	2.9
إسبانيا	4.4	3.5	3.1	3.5	3.4	3.5	3.4	2.8	3.5	2.7	2.6
سويسرا	2.9	2.6	2.1	3.3	3.0	2.6	2.3	2.2	2.5	2.2	1.8
المملكة المتحدة	4.0	3.8	3.1	3.5	3.4	3.4	2.8	2.9	3.0	2.5	2.5

الفرع الثالث

مقياس الفساد العالمي: الاتحاد الاوروبي 2021

يظهر مقياس الفساد العالمي- الاتحاد الاوروبي 2021، من خلال الدراسة التي قام بها المكتب المركزي لمكافحة الفساد بين أكتوبر و ديسمبر 2020 و الذي يعتبر أحد أكبر الاستطلاعات و أكثرها تفصيلا لوجهات نظر المواطنين و تجاربهم بشأن الفساد في دول الاتحاد الاوروبي، أن الافراد في جميع دول الاتحاد الاوروبي البالغ عددها سبعة وعشرين (27) دولة على دراية جيدة بقضايا الفساد و يريدون من قادتهم المزيد من النزاهة.

تبين الدراسة أيضا أن صورة الاتحاد الاوروبي بكونها ثرية و مستقرة و ديموقراطية، تتقوض بسبب قضايا الفساد التي تحدث الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية و تأكل من سيادة القانون، إذ يوثر الفساد بشكل خاص على دول الكتلة الاوروبية و تزيد جائحة كوفيد-19 الامور سوءا في بعض البلدان الاوروبية، ذلك أن أصحاب السلطة يستخدمون الأزمة كذريعة لتقويض الديموقراطية و يرون أنها فرص لتحقيق الربح[106].

[106] - أنظر مقياس الفساد العالمي لسنة 2021، متوفر على موقع منظمة الشفافية الدولية
-https://www.transparency.org/en/publications/gcb-european union-202l, consulté le 25/06/2021

المبحث الثاني

الدور الرقابي لمنظمة الشفافية الدولية على الفساد

كرست منظمة الشفافية الدولية كل جهودها لمكافحة الفساد وذلك إيمانا منها بضرورة جمع وتفعيل كل الوسائل والأطر للوقاية من الفساد و الحد من انتشاره، وفي هذ المجال تهتم المنظمة بالمشاركة في تحرير و صياغة احكام الاتفاقيات الدولية المناهضة للفساد وتعمل على فحص مدى التزام الدول بصفة فعالة بأحكامها في قوانينها الداخلية(المطلب الاول).

حرصت منظمة الشفافية الدولية علاوة على ذلك على تحريك الضمير الدولي نحو خطورة ظاهرة الفساد على المستويين الدولي والوطني وكسر حاجز الخوف من التنديد بالفساد الذي كان سابقا خرقا للأعراف والقوانين، وذلك بإنشاء تحالفات دولية لمحاربة ظاهرة الفساد و التعاون مع المؤسسات الدولية و تقديم خبرتها في مجال الوقاية من الفساد(المطلب الثاني).

المطلب الأول

دور المنظمة في تنفيذ الاتفاقيات الدولية ضد الفساد

ساهمت منظمة الشفافية الدولية بشكل محوري في زرع فكرة إنشاء منظمات ناشطة لمحاربة الفساد والعمل على مكافحته محليا ودوليا .حيث سعت إلى إدراج إشكالية الفساد كظاهرة عابرة للحدود في برامج عمل اغلب الهيئات (الفرع الأول).

تختص منظمة الشفافية الدولية كما جاء في الوثائق الرسمية الخاصة بها، في الحد من الفساد عن طريق الدور الرقابي الذي تقوم به المنظمة و الذي يتجلى في فحص مدى التزام الدول بالاتفاقيات الدولية المناهضة للفساد و مدى إدراجها بصفة فعالة في قوانين الداخلية(الفرع الثاني).

الفرع الأول

دور منظمة الشفافية الدولية في إبرام الاتفاقيات الدولية

عملت المنظمة على تشجيع صياغة اتفاقيات دولية وكل الأدوات القانونية التي تعمل على مناهضة الفساد[107]، ولقد ساهمت دعوة منظمة الشفافية الدولية بعد عشرة (10) سنوات من نشأتها إلى اعتماد

[107] - منصوري محمد، عبدلي حمزة، آليات عمل منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، أعمال الملتقي حول المنظمات الدولية غير الحكومية شريك جديد لإدارة الشأن العالمي، مخبر حقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، يوم 25 نوفمبر 2020، ص 6.

الاتفاقية العالمية الأولى و الوحيدة الملزمة قانونا لمكافحة الفساد، الاتفاقية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة و صدقت عليها مائة و سبعة وثمانون (187) دولة طرف (أولا) كما شاركت المنظمة في جميع اجتماعات فريق العمل التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لوضع اتفاقية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية (ثانيا).

أولا: المساعدة في إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

إبرام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لم يكن الإشارة الأولى للاعتراف العالمي بالفساد فحسب، بل أصبحت منذ ذلك الحين مخططا للحكومات الوطنية و المؤسسات المتعددة الأطراف و الجهات الفاعلة الأخرى لمكافحة الفساد

تعكس الاتفاقية جدية المجتمع الدولي في حمل ظاهرة الفساد محمل الجد حيث تسعى إلى الحد من الفساد في شتى القطاعات من عدالة، صحة وتعليم، و تشكل هذه الاتفاقية خطوة مهمة في حركة مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم وتمثل صكا دوليا بالغ الأهمية بكونها اتفاقية عالمية النطاق من جهة كما تمثل استراتيجية شاملة تضم مجموعة من التدابير كآلية متابعة التنفيذ من خلال مؤتمر دول الأطراف من جهة أخرى[108].

استقر الرأي العام الدولي على أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 السارية النفاذ سنة 2005 [109] هي المرجع الدولي في مكافحة الفساد من وجهة شمولية التطرق لأغلب جوانب الفساد في القطاع العام والخاص[110] حيث تتناول أربع أركان رئيسية تتمثل في الوقاية حيث تتضمن تدابير وقائية لمنع الفساد، التجريم والملاحقة الذي يضم تدابير تتعلق بالإجراءات الجزائية إضافة إلى

---

[108] - خالد صابرين- بن مرزوق عابير، جهود منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد الإداري. مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر اكاديمي كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف المسيلة 2019- 2020 .

[109] - اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003 ، تطبيقا للقرار 128/54 المعنون تدابير مكافحة الفساد اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد و طلبت الجمعية من الامين العام للمنظمة أن يكلف مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة بتولي مهام أمانة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية. تلزم الاتفاقية في فصولها الثمانية(08) وموادها الإحدى و السبعين(71) الدول الأطراف التي أودعت التصديق بتطبيق تدابير واسعة النطاق و مفصلة لمكافحة الفساد، تتضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ثمانية فصول و 71 مادة وتشكل مجموعة شاملة من القواعد المعايير والتدابير التي تمكن لكل دولة تعزيز أنظمتها الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد في شكل وسائل وأدوات مطبقة على ارض الواقع أوفي شكل مفاهيم وآليات تتجاوز حدود الدولة تهدف الاتفاقية إلى تعزيز الوقاية من أفعال الفساد و ضبطها و معاقبة مرتكبيها، إضافة إلى تدعيم التعاون بين الدول الأطراف في الاتفاقية في عدة ميادين من أجل تحقيق أهدافها. أنظر الموقع الرسمي لمنظمة الامم المتحدة:

http : // www.UN.org/ar/observances/anti-corruption-day. Consulté le 01/06/2

[110] - بن عيسى أحمد، المرجع السابق، ص 156.

معالجة الآثار الناجمة عن الفساد كالتعويض عن الضرر الناتج واسترداد الموجودات. و أخيرا التوعية والتثقيف من حيث توعية الفئات الاجتماعية والعمل مع المجتمع المدني والجمعيات و كذا سبل الردع المفروضة على أطرافها التي بلغت 170 دولة.

تدعم الاتفاقية ترسيخ الجهود المشتركة لمناهضة الفساد وطنيا وفق معايير وسياسات عملية إذ تتضمن أحكاما إجبارية ملزمة للدول الأطراف تفرض آلية التعاون الدولي وفق أطر قانونية ومؤسسية كما تتضمن التزامات مفروضة على الأطراف من جهة واليات تنفيذ الاتفاقية ترتكز على الجانب الرقابي لتنفيذ قواعد الاتفاقية من جهة أخرى[111].

ساهمت منظمة الشفافية الدولية على إزالة العقبات التي تعترض تنفيذ الالتزامات الناجمة عن انضمام الدول إلى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 كما عملت المنظمة على تقديم المشورة الفنية لذلك، حيث طالبت منظمة الشفافية الدولية تزامنا مع دخول اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد حيز التنفيذ عام 2005 من 140 دولة الموقعة على الاتفاقية سن و إنفاذ عقوبات جنائية ضد مجموعة من أعمال الفساد و استعادة الأصول المكتسبة بطريقة غير شرعية[112].

ثانيا: دور المنظمة في إبرام اتفاقية منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية

لعبت منظمة الشفافية الدولية دور هام كعضو ملاحظ بمشاركتها في جميع اجتماعات فريق العمل التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[113]، قبل التوقيع على الاتفاقية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية من قبل الدول الأعضاء.

---

[111] - السنوسي رمضان، الفساد بين الشفافية و المساءلة، المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر 2006، ص 85.

[112] - أنظر الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية:
https://www.transparency.org/en/our-impact:// consulté le 25/06/2021

[113] - منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية كما تعرف اختصارا **(OCDE)**، هي منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية و إلى إنعاش التبادلات التجارية، تتكون المنظمة من مجموعة من البلدان التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية و اقتصاد السوق الحر. تأسست المنظمة في و 30 سبتمبر 1961 بعد أن حلت محل منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي التي تأسست سنة 1948لتتسع لدو ل خارج إقليم أوروبا. تعتبر الاتفاقية أنه يجب على جميع الدول بمختلف تشكيلاتها تقاسم المسؤولية في مكافحة الرشوة في مجال المعاملات التجارية كونها ظاهرة واسعة الانتشار عابرة للحدود ولها أثار وخيمة على الاقتصاد المحلي والدولي حيث يقوض التنمية الاقتصادية ويشوه المنافسة الدولية وتضع لذلك مجموعة من التدابير الفعالة لردع رشوة الموظفين العموميين الأجانب ومنعها ومكافحتها ولا يتم ذلك إلا بالتعاون الدولي من جهة وبتضافر جهود الشركات والمنظمات التجارية وغير الحكومية ونقابات العمال. كما أولت أهمية كبيرة لدور المجتمع المدني ككل في المكافحة الفعالة حيث دعت إلى التشاور بانتظام مع المنظمات غير الحكومية وممثلي دوائر الأعمال الناشطين في مجال مكافحة الفساد. لمزيد من التفاصيل أنظر الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية. **https://www.oecd.org**.../...

قدمت المنظمة اقتراحات وتوصيات بضرورة دفع هذا الاتفاق ذو الطابع الدولي إلى ردع مشترك للفساد وقد أثمرت نوعية الكفاءات والخبرات التي يتصف بها خبراء منظمة الشفافية الدولية بحشد وتعبئة لمختلف الشركات العالمية ورؤساء المؤسسات الكبرى وإشراكهم في مجال مكافحة الفساد تحت غطاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تعد أول اتفاقية تلزم الدول الأطراف فيها بتحمل مسؤولياتها عن التصرفات الفاسدة التي يرتكبها مواطنوها وشركاتها في سعيها للحصول على مشروعات أو الاحتفاظ بها. كما تعد أول اتفاقية وضعت آلية متعددة الأطراف للتقييم المتبادل لالتزامات المراقبة التي تجرى لمكافحة الفساد.

برز الدور الهام للمنظمة في إعادة صياغة أحكام اتفاقية التعاون والتنمية الاقتصادية في نصوص القوانين الداخلية للدول الأطراف فيها ومدى الالتزام الفعلي بمبادئ الاتفاقية في إطار متابعة منظمة الشفافية الدولية لمدى تطبيق أحكام منظمة التعاون وفي ذلك قامت بإعداد تقرير شامل بمساعدة فروعها الدولية حول مدى التزام الأعضاء بأحكام الاتفاقية في تشريعاتها الداخلية.

يدعوا فريق العمل التابع للمنظمة المعني بالرشوة في المعاملات التجارية الدولية الى التشاور والتعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية الناشطة في مجال مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية وإلى التشاور بانتظام مع المنظمات غير الحكومية وممثلي دوائر الأعمال الناشطين في هذا الميدان[114].

...../..... وفي هذا الصدد تجدر الإشارة أ الفضل يعود للمنظمة في إبرا م اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد. كما يعود الفضل لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في إبرام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

La Convention des Nations unies contre la corruption va encore plus loin. Elle n'aurait pas vu le jour si la Convention de l'OCDE n'avait pas existé. L'Allemagne refuse de la ratifier car cela la contraindrait à changer ses pratiques et à sanctionner les parlementaires qui commettent des actes de corruption. En effet, en droit allemand, il n'existe pas d'infraction de corruption des parlementaires. L'achat des voix d'un parlementaire est certes réprimé, mais la corruption « standard », consistant par exemple à offrir des cadeaux à un parlementaire, acteur important de la gouvernance démocratique s'il en est, pour influer sur ses décisions, n'est pas punie. Encore une fois, cette situation me révolte tout autant que vous. Pour plus d'informations consultez Eigen Peter, le rôle d'une ONG : Transparency International, institut de la gestion publique et de développement économique.2016, p 47.

[114] - بوهنتالة فهيمة . "دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد". مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية المجلد 08، العدد 02، 2021، ص 334.

وبفضل اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أصبحت رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية جريمة تعاقب عليها القوانين الداخلية للأطراف المصادقة على هذه الاتفاقية بهدف تجسيد مبدأ المنافسة النزيهة في المعاملات التجارية غير أن تجريم الرشوة الايجابية فقط يستهدف الشركات التجارية والمؤسسات الاقتصادية دون الموظف الأجنبي الذي ترك الاختصاص في تجريمه للقانون الداخلي الذي ينتمي إليه[115].

الفرع الثاني

الرقابة حول مدى احترام بنود الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد

تسعى منظمة الشفافية الدولية جاهدة نحو عالم يتم فيه مساءلة القدرة على اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الناس و تخدم الصالح العام و لتحقيق ذلك تعالج منظمة الشفافية الدولية الثغرات الموجودة في الهيئات و الاتفاقيات لا سيما اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد(أولا)، و تتبع تقدم الدول في تطبيق مختلف الاتفاقية التي تعني بمكافحة الفساد على غرار اتفاقيه مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية(ثانيا)

أولا: متابعة اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد

وضعت منظمة الشفافية الدولية بحث حول كيفية إنشاء نظام رقابي لمتابعة اتفاقية الامم المتحدة و استعانت بعمليات الرقابة المطبقة في 'اتفاقيات اخرى لمكافحة الفساد من اجل المقارنة و تحديد مدى فعاليتها مما قد يساهم في تبني الاجراءات الضرورية لضمان تطبيق احكام الاتفاقية عند صياغة أو تعديل قوانين المنظمة الداخلية، و قد أثمر ذلك عن أضافة "كوفي عنان"[116] الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2004، المبدأ العاشر لمكافحة الفساد إلى ميثاق العالمي للأمم المتحدة[117] .

أعدت منظمة الشفافية الدولية بحلول سنة 2007 مؤتمر دولي لمناقشة مدى احترام الدول الأعضاء للاتفاقية، وتم من خلال المؤتمر بتقييم 10دول طرف في الاتفاقية من حيث التدابير القانونية

---

[115] - قاجي حنان. دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد .مذكرة ماستر في الحقوق. فرع القانون العام .كلية الحقوق والعلوم السياسية .جامعة عبد الرحمان ميرة 2016.ص 22

[116] - جدير بالذكر أن كوفي عنان الامين العام السابق لمنظمة الامم المتحدة قد صرح ذات يوم أن" عن واقع تجربتي الخاصة، أستطيع أن أقول أن عمل الامم المتحدة في مكافحة الفساد استفاد بشكل كبير من المعايير التي وضعتها منظمة الشفافية الدولية. أنظر الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية:

https://www.transparency.org/en/our-impact:// consulté le 25/06/2021

[117] - منظمة الشفافية الدولية، اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دور المجتمع المدني في إنجاح الاتفاقيات، المرجع السابق ، ص 11

و المؤسساتية التي تم اتخاذها من أجل مكافحة الفساد و مدى تطابقها مع أحكام الاتفاقية و استعراض مختلف العراقيل التي تحل دون فعالية هذه التدابير و مناقشاها[118].

قامت منظمة الشفافية الدولية و شركائها في تحالف الامم المتحدة لمكافحة الفساد بعدد من الحملات و الاجراءات المشتركة على مر السنين للضغط على الحكومات للامتثال لاتفاقيات مكافحة الفسادين، وتركز المنظمة جهودها بشكل خاص على الاجتماعات الرئيسية التي يجتمع فيها ممثلو الحكومات لمناقشة الفساد، بما في ذلك مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

تقدم منظمة الشفافية الدولية التدريب للمجتمع المدني للتعرف عل اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد و تعمل المنظمة مع مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة المنظمة على أفضل الطرق للمشاركة في عملية المراجعة الرسمية لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، و تقوم فروع المنظمة الدولية أيضا بإعداد تقرير مراجعة اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لتتبع أداء الحكومات و تقديم تقارير عن عمليات التشاور[119].

ثانيا: تقدم الدول في تطبيق اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية

تعتبر اتفاقيه منظمة التعاون الاقتصادية و التنمية لتجريم رشوة الموظفين العموميين الأجانب أداة رئيسية للحد من الفساد العالمي ذلك أن أربعة و أربعون (44) دولة موقعة على الاتفاقية مسؤولة عن حوالي 65 في المائة من الصادرات العالمية و أكثر من 75 في المئة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج.

دخلت اتفاقية الرشوة الأجنبية الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية حيز التنفيذ عام 1999، تتويجا لحملة منظمة الشفافية الدولية الذى بدأ ثلاث سنوات قبل ذلك للعمل على إنهاء الرشوة و لملاحقة الحكومات و كبار رجال الأعمال.

أسفرت الجهود المبذولة في هذا المجال عن تلقي 560 فردا و 184 كيانا عقوبات جنائية بين عامي 1999 و 2007، كما فرضت غرامات كبيرة على الشركات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها دفعت الشركات قرابة 1.56 مليار دولار أمريكي كغرامات رشوة أجنبية[120].

---

[118] - موري سفيان، *أليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي*، المرجع السابق، ص 142

[119] - أنظر الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية:

-https://www.transparency.org/en/advocacy/intergovernmental-bodiesttps://consulté le 26/06/2021

[120] - أنظر الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية:

-https://www.transparency.org/en/advocacy/intergovernmental-bodiesttps:// consulté le 25/06/2021

تتابع منظمة الشفافية الدولية عن كثب مدى تقدم الدول في تطبيق اتفاقيه منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية و تشارك بشكل مباشر مع مجموعة العمل المعنية بالرشوة التابعة للمنظمة، لشاركتها نتائجها و تقديم توصيات و تعد الحركة تقارير في هذا الشأن.

تصرح منظمة الشفافية الدولية في غالبية التقارير بفشل الحكومات في معظم البلدان الكبرى المصدرة على فرض احترام قوانين مكافحة الفساد من قبل الشركات، أخر تقارير المنظمة صدر سنة 2018، وهو تقرير سنوى مرحلي[121]. موجة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، يتضمن تقييم إنفاذ اتفاقيه منظمة التعاون الاقتصادية و التنمية لمكافحة الرشوة و اتخاذ تدابير ذات صلة بتجريم رشوة الموظفين العموميين الاجانب[122].

ثالثا: إنفاذ اتفاقية الاتحاد الافريقي للوقاية من الفساد و مكافحته

تعتبر محاربة الفساد في البلدان الإفريقية مسألة حديثة، إذ و منذ وقت متأخر فقط أصبح الكفاح ضد الفساد في جدول الأعمال في إفريقيا، و ذلك بفضل ضغوط مؤسسات "بروتن ووردس" إبتداءا من التسعينيات و التي أسست لميلاد السياسات الرسمية لمكافحة الفساد في إفريقيا[123].

يهدف تقرير منظمة الشفافية الدولية لتنفيذ و إنفاذ اتفاقية الاتحاد الإفريقي للوقاية من الفساد ومكافحته، مساعدة صانعي السياسات وأعضاء المجتمع المدني في 10 دول أفريقية وهي جنوب إفريقيا وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وغانا والمغرب وموزمبيق ونيجيريا ورواندا وتونس، لتحديد التحديات الرئيسية التي يجب مواجهتها من أجل تحسين كل من الإطار القانوني وتطبيق بعض أحكام مكافحة الفساد الواردة في الاتفاقية، الشيء الذي سوف يساعد أصحاب المصلحة من البلدان الأفريقية الأخرى المشاركة في الاتفاقية الذين يرغبون في فهم أفضل لبعض التحديات التي يواجهها نظراؤهم في مكافحة الفساد.

---

[121] - يعتبر التقرير المرحلي لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2018 تقييم مستقل لأنفاذ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية من الأطراف، يقيم التقرير الأخير للمنظمة الإنفاذ في الصين ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة لجمهورية الصين الشعبية و الهند وسنغافورة، وهي ليست أطرافا في الاتفاقية و لكنها من المصدرين الرئيسيين في العالم، حيث تمثل هذه الدول وحدها 18 في المائة من الصادرات العالمية. تم إعداد التقرير بمساهمة الفروع المحلية و الخبراء الوطنيين في 41 دولة من دول الاتفاقية وكذلك الصين و هونغ كونغ و الهند وسنغافورة. لمزيد من المعلومات أنظر الموقع
https://www.transparency.org/en/pblications/exporting-coouption-2018, consulté le 25/06/2021 /

[122] - موري سفيان، أليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، المرجع السابق، ص 141

[123] - حجاج الجيلالي، المرجع السابق، ص ص 30و 31.

يحدد التقرير الثغرات في التنفيذ والإنفاذ ويقدم توصيات ملموسة في أربعة مجالات ضرورية لتطوير أطر قوية لمكافحة الفساد وتجنب خسارة مبالغ ضخمة بسبب الفساد وهي : غسل الأموال ، الإثراء غير المشروع، تمويل الأحزاب السياسية و المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

يستند التقرير في المقام الأول إلى البحث المكتبي، بما في ذلك مراجعة الأدبيات، ومراجعة القوانين والسوابق القضائية في البلدان المعنية ، ومراجعة بيانات التطبيق ، عند الاقتضاء. تم استكمال التحليل الوثائقي باستبيان يتكون من أسئلة شبه مفتوحة ومغلقة، تديرها الفروع المحلية لمنظمة الشفافية الدولية وشركائها. تم تنظيم مقابلات متابعة وطلبات للتعليق مع العديد من الباحثين والخبراء المحليين. 10 دول[124]

يخلص التقرير إلى توصيات عامة تتمثل في ضرورة تصديق الدول الإفريقية على اتفاقية الاتحاد الإفريقي، في مجال المراقبة تلح منظمة الشفافية الدولية من خلال التقرير انه يجب على البلدان التي صدقت على الاتفاقية[125]. الانتهاء من تقارير التقدم المحرز وتقديمها في أقرب وقت ممكن. كما ينبغي على الدول أن تنظر في تطوير هياكل رسمية لإشراك أصحاب المصلحة المتعددين على المستوى الوطني لدعم تنفيذ الاتفاقية ورصدها.

يشدد التقرير في مجال الشفافية على دول الاتحاد الأفريقي بضرورة إتاحة تقارير التقدم المحرز للجمهور حتى يتمكن المواطنون من متابعة الالتزامات الدولية لحكوماتهم في مكافحة الفساد، كما يجب على جميع الدول الأطراف في الاتفاقية أن تنشر ، على الأقل سنويًا ، بيانات مصنفة يسهل الوصول إليها

---

[125] - Le choix des domaines d'intervention est également représentatif des questions clés abordées dans le cadre des efforts de lutte contre la corruption de Transparency International en Afrique. Le blanchiment d'argent joue un rôle crucial dans la génération et le maintien des sorties de capitaux illicites. En particulier, les groupes impliqués dans le crime ..../....
..../... organisé s'appuient sur le blanchiment d'argent pour cacher l'origine des fonds générés par leurs activités illégales. En réponse, les gouvernements et les législateurs ont lancé une série de mesures juridiques et non juridiques pour prévenir et détecter le blanchiment d'argent et engager des poursuites. Parmi ces outils, on trouve la création d'infractions
Le rapport se fonde principalement sur des recherches documentaires, notamment une analyse bibliographique, un examen des lois et de la jurisprudence dans les pays concernés, et une étude des données d'application, le cas échéant. L'analyse documentaire a été complétée par un questionnaire constitué de questions semi-ouvertes et fermées, géré par les sections locales de Transparency International et ses partenaires. Des entretiens de suivi et des demandes de commentaires ont été organisés avec divers chercheurs et experts locaux. Le rapport s'appuie également sur des recherches supplémentaires menées par les sections de Transparency International au Ghana, en Éthiopie, au Maroc, au Mozambique et en Afrique du Sud. Pour plus d'informations consulter le site officiel de TI :: **https://www.transparency.org/en/publications/aucpcc-comparative-review** Consulté le 04/07/2021.

حول إنفاذ جرائم غسل الأموال والإثراء غير المشروع وتمويل الأحزاب السياسية ، بما في ذلك التبرعات العامة والخاصة التي تم تلقيها وإنفاقها.

يتضمن التقرير كذلك توصيات في مجال القدرات والاستقلالية بحيث على جميع البلدان الاستثمار في المهارات التقنية المتخصصة وقدرات التنسيق بين المحققين والمدعين العامين وغيرهم من المهن المتخصصة لمقاضاة قضايا الفساد المعقدة مع ضمان الاستقلال التام لجهاز النيابة العامة والعدالة حتى يمكن تقديم الجرائم إلى العدالة في بطريقة محايدة[126].

المطلب الثاني

طرق منظمة الشفافية الدولية لتفعيل الرقابة ضد الفساد

ينطوي عمل منظمة الشفافية الدولية على تعزيز الوسائل القانونية و الأطر المؤسساتية لمكافحة الفساد من خلال التعاون مع المؤسسات و الهيئات الدولية وتقديم خبرتها في مجال محاربة الفساد (الفرع الأول)، و تسعى منظمة الشفافية الدولية من خلال تفعيل أدوات الضغط على تقوية نظم النزاهة المحلية و العالمية ودفع الدول لاحترام التزاماتها في مكافحة الفساد و الحد منه(الفرع الثاني).

126 - Recommandations générales : Ratification : tous les États membres de l'UA qui ne l'ont pas encore fait doivent achever d'urgence le processus de ratification complète de la CUAPLC, y compris la RDC et le Maroc. Surveillance : les pays qui ont ratifié la convention doivent finaliser et soumettre des rapports d'avancement à la CCUAC dès que possible. Les pays doivent également envisager de développer des structures officielles d'engagement multipartite au niveau national pour soutenir la mise en œuvre et le suivi de la convention. Transparence : l'UA doit rendre tous les rapports d'avancement accessibles au public afin que les citoyens puissent suivre les engagements internationaux de leurs gouvernements en matière de lutte contre la corruption. Tous les États parties de la CUAPLC doivent publier, au moins une fois par an, des données ventilées facilement accessibles sur l'application des infractions de blanchiment d'argent et d'enrichissement illicite et sur les finances des partis politiques, y compris les montants des dons publics et privés reçus et dépensés. Capacités et indépendance : tous les pays doivent investir dans des compétences techniques spécialisées et des capacités de coordination parmi les enquêteurs, les procureurs et les autres professions spécialisées pour engager des poursuites dans des affaires de corruption complexes tout en garantissant la pleine indépendance du parquet et de la justice afin ..../.....
...../.... que les infractions puissent être traduites en justice de manière impartiale. Mat Tromme, Paul banooba, Hannah L. Burrows et Mike Law, mise en œuvre et application de la convention de l'Union Africaine dur la Prévention et la lutte contre la corruption, un examen comparatif, Transparency International, 2020, page 5.

الفرع الأول

دور منظمة الشفافية في تقديم الخبرة

اكتسبت منظمة الشفافية الدولية خبرة دولية في مجال محاربة الفساد تسعى من خلالها إلى بناء فروع قومية في مختلف الدول من اجل المكافحة الشاملة للفساد (أولا) و تشاركها مع المؤسسات الدولية الأخرى في مختلف المؤتمرات و المنتديات الدولية(ثانيا).

أولا: منظمة الشفافية الدولية: كخبير دولي في مكافحة الفساد

أصبحت منظمة الشفافية الدولية بمثابة السكرتارية الفنية المعنية بالتحضير والإعداد للمؤتمرات الدولية في مجال مكافحة الفساد منذ حضورها في المؤتمر الدولي السابع المنعقد في (بكين) سنة 1995 وهو ما منحها فرصة التعرف على مختلف الأوساط الناشطة في الميدان وبناء علاقات قوية معها[127].

حرصت المنظمة على إقامة صلات وثيقة وفي إطار مشروع (اعرف قواعد عملك) مع أصحاب المصالح في مؤسسات العمل التي تمثلها شركات القطاع الخاص المحلية والعالمية وهذا بتبني قواعد ومبادئ عامة تساعد على مكافحة فعالة للفساد من خلال الاتفاقية الخاصة بمبادئ (ولفسبورغ) التي وقعتها مع عدد من البنوك الخاصة الرامية إلى تحسين صورتها لدى العملاء وطمأنتهم. وهو ما عكس إبداء استعدادهم التدريجي للانخراط في حملة مكافحة الفساد والتأسيس لأخلاقيات العمل مع انتشار مراكز الأبحاث والإصدارات والندوات وشبكات العمل في أنحاء العالم.

تتعامل منظمة الشفافية الدولية مع الحكومات من خلال إيمان العديد من الدول بضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في كل جهود مكافحة الفساد وتعاونهم البناء مع فروع المنظمة.

حققت فروع منظمة الشفافية الدولية انتصار كبير لها عندما عمدت عدت فروع وطنية لها في القارة الأمريكية إلى الضغط لإدراج مسالة الفساد على جدول أعمال القمة الحكومية الأمريكية التي عقدت في ميامي 1994. وكذلك عندما عدل الكونغرس الأمريكي قانون الممارسات الفاسدة الخارجية سنة 1998 عبر دعوة منظمة التعاون الاقتصادي لمنع الدول الأعضاء فيها من رشوة المسئولين الأجانب وبذلك أصبح الفساد أولوية عليا ضمن السلطة التنفيذية الأمريكية.

أدى فرع بروكسل لمنظمة الشفافية في الاتحاد الأوربي دورا جوهريا حيث أعد ونشر وثيقة نقاش مفصلة عرضت المبادرة التي يمكن للاتحاد تطويرها بما يتوافق مع تفويض منظمة الشفافية والاتحاد

---

127 - بيضون فاديا قاسم، الفساد أبرز الجرائم، الأثار وبيل المعالجة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2013، ص ص 362 و 363.

الأوربي، ما ساهم على حصولها على الاهتمام الجدي وعلى أعلى المستويات هو وجود مسؤولين أوربيين رفيعي المستوى في منظمة الشفافية أعطى للوثيقة ثقلا معينا[128].

ثانيا: مشاركة منظمة الشفافية الدولية في المؤتمر العالمي لمكافحة الفساد

يجمع المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد يجمع بين رؤساء الدول و المجتمع المدني و قادة الأعمال و الصحفيين الاستقصائيين من جميع أنحاء العالم لمعالجة التحديات المتزايدة للفساد، يقام المؤتمر عادة كل عامين في مناطق مختلفة من العالم و يستضيف من 800 إلى 2000 مشارك من أكثر من 135 دولة.

يهدف المؤتمر إلى تعزيز مكافحة الفساد من خلال زيادة الوعي و تحفيز النقاش مما يعزز التواصل و التلاحم و التبادل العالمي للخبرات التي لا غني عنها لمحاربة الفساد، كما يعزز المؤتمر التعاون الدولي بين الحكومات، المجتمع المدني، القطاع الخاص و المواطنين، من خلال إتاحة الفرصة للحوار و الاتصال المباشر بين ممثلي الوكالات و المنظمات المشاركة.

عقد المؤتمر التاسع عشر(19) في الفترة الممتدة من 01 إلى 04 ديسمبر 2020، استضفته حكومة جمهورية كوريا ممثلة من قبل فرع منظمة الشفافية الدولية في كوريا. تصميم المؤتمر يعود لمنظمة الشفافية الدولية حيث يقوم مختصون بإعداد جدول الأعمال للمؤتمر وجمع اقتراحات البرامج و تحضير الجلسات وورش العمل الخاصة، كما يقدمون المشورة و المساعدة لمضيف كل مؤتمر.

تشرف منظمة الشفافية الدولية كذلك على إشراك أصحاب المصلحة الدوليين أثناء إعداد برامج المؤتمر و تنفيذه، وهذا يشمل التواصل مع المنظمات و الأفراد المشاركين في أعمال مكافحة الفساد.

الفرع الثاني

أساليب الضغط لمواجهة الفساد

تعتبر منظمة الشفافية الدولية آلية فعالة للضغط و تنتهج المنظمة حيل ذلك أساليب مختلفة، فتارة تقوم بنشر قضايا الفساد، من خلال إعداد تقارير خاصة عن مراقبة تنفيذ خطط و استراتيجيات الدول في مكافحة الفساد و الكشف عن مواطن الفساد (أولا).

تقوم المنظمة تارة أخرى باللجوء إلى القضاء و التأسيس كطرف مدني في قضايا الفساد، لردع الفاسدين ووضعهم أمام الأمر الواقع و مواجهتكم بالتهم المنسوبة إليهم (ثانيا).

---

[128] - بودرع فاطمة .بويحي وهيبة: التعاون العالمي في مجال مكافحة الفساد منظمة الشفافية الدولية نموذجا .مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية .تخصص: تعاون دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي .جيجل كلية الحقوق والعلوم السياسية .السنة الجامعية 2015/2014 .ص: 129-132 .

أولا: نشر قضايا الفساد

تساعد الأدلة التي تولدها البحوث و المعرفة المحلية لشبكة فروع منظمة الشفافية الدولية على فهم الأسباب الجذرية للفساد، من ثمة إيجاد أدوات مساءلة و إحداث إصلاحات محلية(1).

تقوم منظمة الشفافية الدولية بالتعاون مع وسائل الإعلام العامة و المتخصصة على نشر قضايا الفساد وتهدف من وراء ذلك إلى دفع الجهات القوية و الفاعلة على تحمل التزاماتها لمحاربة الفساد(2).

1: إتباع نهج مزدوج للعمل على المستويين الوطني و العالمي لإحداث تغيير حقيقي

تركز منظمة الشفافية الدولية أعمالها على القضايا التي تتخطي القطاعات و الحدود و تتطلب معالجتها تشريعات و أليات الإنفاذ و العدالة و تستعين على ذلك بوسائل الإعلام المكتوبة، السمعية أو البصرية التي تلعب دور محوري في توصيل المعلومات و التأثير على الرأي العام و تعبئته للضغط على المسؤولين و الحكومات و لتعزيز قيم المساءلة و الشفافية[129] .

تستفيد المنظمة من المعايير و المؤسسات الدولية في العمل نحو حلول قوية و يشمل ذلك الأطر القانونية العالمية و الاقليمية مثل اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد و اتفاقية منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الرشوة بالإضافة للمنظمات الحكومية و الدولية.

2: التعاون كآلية للضغط على الجهات القوية

ترى منظمة الشفافية الدولية أنه لا يوجد نقص في الاتفاقيات بين الحكومات لمكافحة الفساد، ما ينقص هو التنفيذ الفعال و المتسق، و عليه فإن التعاون الدولي ضروري لمكافحة الفساد الواسع النطاق و العابر للحدود.

إلقاء الضوء على تقدم الدول في التزاماتها واحدة من أكثر الطرق فعالية على الجهات الفاعلة القوية، وللقيام بذلك تعمل منظمة الشفافية الدولية مع شركائها الوطنيين لإنتاج تقارير مستقلة، وتقديم النتائج في الأحداث العامة و في وسائل الإعلام و يتم ذلك علنا على المسرح العالمي للفت النظر و دفع الحكومات لتغيير مواقفها[130] .

---

[129] - موري سفيان، *أليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي*، المرجع السابق، ص 144

[130] - أنظر الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية:

https://www.transparency.org/en/our-impact:// consulté le 26/06/2021:

ثانيا: اللجوء إلى القضاء و التأسيس كطرف مدني

تهدف منظمة الشفافية الدولية من خلال تعزيز مقومات نظام المساءلة إلى إطلاع الجمهور على قضايا الفساد لتمكين الجمهور من مراقبة أداء المسؤولين و إصلاح المؤسسات العامة من خلال المحاسبة الأفقية[131].

تعتبر إمكانية لجوء منظمة الشفافية الدولية إلى القضاء وسيلة لوضع مرتكبي الفساد أمام مسؤولياتهم و محاسبتهم على أفعالهم وردعهم، في هذا السياق تجتهد الفروع المحلية لمنظمة الشفافية الدولية الكشف عن الفاسدين و اقتيادهم أمام العدالة، ويشتهر في المجال فرع فرنسا لمنظمة الشفافية الدولية.

تمارس منظمة الشفافية الفرنسية حق التأسيس كطرف مدني بناءا على اعتماد صادر من وزارة العدل الفرنسية، و قد جاء قرار القضاء الفرنسي بأحقية منظمة الشفافية الدولية في التأسيس أمام القضاء ليعزز من دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد و ليثمن من دور منظمة الشفافية الدولية في محاربة الفساد، وكذلك ليعزز تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لا سيما في مجال استرداد عائدات الفساد[132].

سعت منظمة الشفافية الفرنسية من خلال التحول التأسيس كطرف مدني قبل عشر سنوات في قضية "الملكية المكتسبة بالفساد"، إلى تحقيق هدفين: الأول التأكد من أن فرنسا لم تعد مكانًا لغسيل الأموال للقادة الفاسدين، الثاني أن الأموال التي تم اختلاسها سوف يتم إعادتها لمالكيها[133].

لسد هذه الفجوة في القانون الفرنسي ، تقترح منظمة الشفافية الدولية في فرنسا لضمان إعادة أموال الفساد إلى الضحايا من السكان، إدخال جهاز لتخصيص الأصول غير المشروعة ، تم تقديمه ومناقشته خلال مؤتمر بحضور خبراء وبرلمانيين دوليين و تم تنظيمه في الجمعية الوطنية في 23 نوفمبر 2017[134].

---

[131] - خلاف وليد، المرجع السابق، ص 164

[132] - **LEBEGUE Daniel & YUNG Marina « Restitution des avoirs détournés : Le rôle des organisations non gouvernementales », Revue Internationale et stratégique, n° 85, 2012 pp 85 et 86.**

[133] - **En se constituant partie civile il y a dix ans dans l'affaire des « Biens mal acquis« , Transparency France poursuivait deux objectifs : faire en sorte que la France ne soit plus un lieu de blanchiment pour des dirigeants corrompus et que l'argent détourné soit restitué aux populations à qui il appartient.**

أنظر الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية الفرنسية:

- http.//transparency-france.org/aider-victimes-de-corruption/biens-mal-acquis/#.YOHZYhtKgdU.:// consulté le **:** 26/06/2021

134 - لمزيد من المعلومات أنظر الموقع الرسمي لمنظمة الشفافية الدولية الفرنسية:

- http.//transparency-france.org/:// consulté le 26/06/2021:

خـــاتمة

أظهرت دراسة موضوع جهود منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد أن وجود مجتمع مدني قوي ومستقل أمر أساسي في رصد الفساد و محاربته، من خلال الدور الذي يلعبه في رفع درجة الوعي بمخاطر الفساد و إنشاء التحالفات وكذا تفعيل الأليات القانونية الدولية للوقاية من الفساد ومحارته وإنفاذ مختلف الاتفاقيات الدولية لا سيما إنشاء التحالفات من أجل محاربة الفساد.

أثارت معالجة الموضوع قضية مفصلية تتمحور حول مدى فعالية و نجاعة آليات و أساليب منظمة الشفافية الدولية في تعبئة المجتمع المدني العالمي ضد الفساد الذى يهدد كل الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية و العدالة الاجتماعية.

أجابت دراسة موضوع جهود منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد على إشكالية تمثلت في كيفية مساهمة منظمة الشفافية الدولية كنموذج للمجتمع المدني في الحد محاربة الفساد و الحد من انتشاره، وذلك بتسليط الضوء على عمل المنظمة في تعزير الشفافية و المساءلة و النزاهة على جميع المستويات و في جميع قطاعات المجتمع، وكذا نهج المنظمة وفروعها في بناء التحالفات للتوعية و التجنيد لمحاربة الفساد.

اتضح من خلال تحليل الموضوع أن هدف منظمة الشفافية الدولية الحد من الفساد، عن طريق تفعيل اتحاديات عالمية، إقليمية و محلية لتسحين و تقوية نظم النزاهة و المساءلة، و بإتباع آليات محسنة تصدر بشكل منتظم و دوري لقياس مستويات الفساد، تقييمه و الوقاية منه، تم إرساء دائم للتعاون وتبادل الخبرات في مجال محاربة الفساد، الشيء الذي يسمح للمنظمة بمراقبة مدى إنفاذ قوانين مكافحة الفساد و مدى نجاح الشراكات.

ساهم نشاط منظمة الشفافية الدولية تثمينا لدورها في محاربة الفساد، على مساعدة أكثر من 250 000 شخص عبر العالم في الإبلاغ عن الفساد و المشاركة في تأسيس اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد و التي وقعت عليها 140 دولة، كما ساهمت كذلك المنظمة في التزام أكثر من 8000 شركة حول العالم بوقف الفساد كنتيجة لمبادرة استدامة الشركة واستمع لدعوات المنظمة أكثر من 150 من القادة الدوليين و أدرجوا الفساد في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

يعتبر ضعف الوعي لدى الأفراد من أكبر العقبات التي تقف في وجه نجاعة وفعالية عمل منظمة الشفافية الدولية، خاصة في المجتمعات النامية مما يؤثر في إشراكهم في محاربة الفساد، كما يحول غياب الإرادة السياسية الحقيقية لدى الدول دون تحقيق المنظمة لاستراتيجيتها في مكافحة الفساد، ذلك أن معظم النظم القانونية الداخلية للدول لا تتلاءم مع عمل المنظمة، فسوء صياغة القوانين و اللوائح، ضعف المساءلة في الأجهزة و ضعف الرقابة و عدم الاستقلالية كلها تحد من فعالية منظمة الشفافية الدولية.

للتصدي لذلك ومن أجل تفعيل و إعادة بعث دور منظمة الشفافية الدولية في سد ثغرات فرص الفساد و تعزيز نزاهة النظم السياسية، على الدول من جهة أن تعمل على التعاون مع المؤسسات و المنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفساد لا سيما منظمة الشفافية الدولية و تقديم الدعم لها، من خلال اعتماد فروع المنظمة محليا و إزاحة العراقيل الميدانية التي تعرقل عمل المنظمة.

على القطاع الخاص من جهة أخرى التعاون مع منظمة الشفافية و الدولية و المنظمات التي تهتم بمكافحة الفساد ككل، من خلال إشراكها في مختلف المشاريع الهادفة على ترسيخ الحوكمة لتحسين معايير المحاسبة و اعتماد مدونات السلوك.

تحوز المنظمات الدولية و الإقليمية على مصداقية في أوساط المجتمع الدولي، وعليه فإن إشراك منظمة الشفافية الدولية في مختلف التظاهرات الملتقيات الدولية على غرار ملتقيات مجموعة العشرين**G20**، من شأنه أن يعزز من مكانة المنظمة الدولية، و المساهمة في من الاستفادة من خبرتها الواسعة في مجال مكافحة الفساد. أخيرا يجب على المجتمع المدني المساهمة في الترويج لإعمال المنظمة و الانخراط في مشاريعها الدولية منها و المحلية و المشاركة الميدانية في مختلف البرامج و الأعمال التي تنظمها المنظمة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أولا- باللغة العربية

-الكـتب

1- **البشري محمد أمين**، الفساد و الجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.

2- **السنوسي رمضان**، الفساد بين الشفافية و المساءلة، المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر 2006.

3- **أنور أبو عيشة و أخرون**، النزاهة و الشفافية و المساءلة في مواجهة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة و المساءلة(أمان)، الطبعة الرابعة، كولاج للإنتاج الفني ، القدس، فلسطين 2016

4- **بروسي رضوان** ، الدراسة التنوية و نقاش الديموقراطية و الحكم الراشد، نور للنشر ، د ت ن.

5- **بودهان موسي**، النظام القانوني لمكافحة الرشوة، دار الهدى، الجزائر 2010.

6- **بيتر إيجن**، شبكة الإرهاب، ترجمة دار قدمس للنشر و التوزيع، دمشق، 1994

7- **بيضون فاديا قاسم**، الفساد أبرز الجرائم، الأثار ويبل المعالجة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013.

8- **حجاج الجيلالي**، مكافحة الرشوة، رهانات و أفاق، ترجمة علي فيصل، عهد جديد للنشر، الجزائر 2005.

9- **عبد المنعم سليمان**، ظاهرة الفساد، دراسة مدى موائمة التشريعات العربية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **UNDP**، 2015.

10- **عدلي ناشد سوزي**، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد و أثاره الاقتصادية، دراسة تطبيقية، قسم الاقتصاد و المالية العامة، كلية الحقوق، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2020.

11- **روزا كرمان سوزان**، ترجمة فؤاد سورجي ، الفساد و الحكم، الأهلية للنشر و التوزيع ، ط1، عمان، ،2003.

12- **مصلح عبير**، النزاهة و الشفافية و المساءلة في مواجهة الفساد، الاتلاف من أجل النزاهة و المساءلة "أمان" ، 2007.

- أطروحات الدكتوراه و المذكرات الجامعية

أ- أطروحات الدكتوراه

1- **سايح نوال**، *أليات مكافحة الفساد على ضوء الاتفاقيات الدولية*، الجزء الاول، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر(1) بن يوسف بن خدة،2018.

2- **حاحة عبد العالي**، *الاليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر*، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون عام، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

3- **موري سفيان**، *آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي*، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018.

ب- المذكرات الجامعية

* مذكرات الماجستير

1- **وليد خلاف**، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: الديموقراطية و الرشادة، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

* مذكرات الماستر

1- **ادير نوال، بشري الويزة**، النظام القانوني لعقد تفويض المرفق العام، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016.

2- **بن علي يمينة**، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مكافحة الفساد، (دراسة حالة منظمة الشفافية الدولية)، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019.

3- **بودرع فاطمة، بويحي وهيبة**، التعاون العالمي في مكافحة الفساد: منظمة الشفافية الدولية نمودجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: تعاون دولي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2015

4- **قاجي حنان**، دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد، مذكرة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، فرع القانون العام، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016.

- المقالات

1- **إقدوم فاطمة**، "مؤشرات قياس الحكم الراشد (حالة الجزائر)"، مجلة الحكمة للدراسات الإقتصادية، المجلد 5، العدد 11، 2018، ص ص 228- 243.

2- **الشعباني مجدي** ، "قراءة حول ترتيب ليبيا في مؤشر مدركات الفساد"، المغاربي للدراسات و التحليل ، تونس، 2018. متوفر على موقع:

http://www.eanlibya.com

3- **بن عيسي أحمد**، "الآليات القانونية الدولية و الوطنية لمكافحة الفساد، دراسة على ضوء اتفاقية الأمم المتحدة 2003 و القانون رقم 06-01" مجلة القانون و العلوم السياسية، العدد الثاني، 2015، ص ص 121- 156.

4- **بوهنتالة فهيمة، فوغالي بسمة**، "دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08، العدد 02، 2021، ص ص 330- 347.

5- **ضويفي حمزة، بوكرديد عبد القادر**، "دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، المجلة الأكادمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، المجلد 12، العدد 2، 2020، ص ص 46-58.

6- **عزوان رفيق عويد**، "دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة العراق)"، مجلة النزاهة و الشفافية للبحوث و الدراسات، العدد التاسع، بغداد، 2016 ص ص 172- 196.

7- **عمر عبد الحميد عمر، سلام حسين محمد**، "الاليات الدولية الكفيلة بمكافحة الفساد،" مجلة جامعة تكريت للحقوق، العدد 8 ، العراق ،2016، ص ص 186- 203.

8- **كريم زرمان**، "التنمية المستدامة خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 7، 2010، ص ص 189- 223.

9- **مداحي عثمان**، "دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)"، مجلة الشائر الاقتصادية ، المجلد 5، العدد 2، 2019، ص ص709- 726

- المداخلات العلمية

1- **بلقاسمي سمية ، غربي سامية**، تقييم الفساد في الدول العربية: دراسة تحليلية لحالة الجزائر (2000-2017: أعمال الملتقى الوطني حول الفساد و تأثيره على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة يومي 24 و 25 أفري 2018(غير منشورة).

2- **لوسخ محمد**، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد مداخلة منشورة على موقع:

www.univ-media.dz

3- **منصوري محمد، عبدلي حمزة**، آليات عمل منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، أعمال الملتقي الوطني حول المنظمات الدولية غير الحكومية شريك جديد لإدارة الشأن العالمي، مخبر حقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، يوم 25 نوفمبر 2020.

- الوثائق

*** التقارير**

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، نيويورك، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002

*** المنشورات**

- ديل جيليان، اتفاقية مكافحة الفساد في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا(دور المجتمع المدني في إنجاح الاتفاقيات)، دليل المجتمع المدني لمناصرة الاتفاقيات، سكريتارية منظمة الشفافية الدولية، ألمانيا.

*** الدراسات**

- عبد المنعم سليمان، ظاهرة الفساد، دراسة في مدى موائمة التشريعات العربية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نشر برنامج الامم المتحدة الانمائي،

- النصوص القانونية

- الدستور

- **الدستور الجزائري لسنة 1996**، منشور بموجب مرسوم رئاسي رقم 96-438، مؤرخ في 07 دسيمبر 1996، ج.ر.ج.ج.د.ش عدد 76 لسنة 1996، معدل و متمم بقانون رقم 02-03، مؤرخ في 10 أفريل 2002، ج.ر.ج.ج.د.ش عدد 25 لسنة 2002، معدل و متمم بقانون رقم 08-19 مؤرخ في 15 نوفمبر 2008 ج.ر.ج.ج.د.ش عدد 63 لسنة 2008، معدل و متمم بقانون رقم 16-01 مؤرخ في 06 مارس 2016 ج.ر.ج.ج.د.ش عدد 14 لسنة 2016. استدراك 2018، معدل ومتمم بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، ج ر.ج .ج عدد 82.

- الاتفاقيات الدولية

1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، يوم 31 أكتوبر 2003، المصادق عليها بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 مؤرخ في 19 أفريل 2004، ج. ر. ج. ج، عدد 26، صادر بتاريخ 25 أفريل 2004.

2- اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو، يوم 11 جويلية 2003، مصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-137 مؤرخ في 10 أفريل 2006، ج. ر. ج. ج، عدد 24، صادر في 16 أفريل 2006.

3- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المحررة بالقاهرة بتاريخ 12 ديسمبر 2010، مصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 14-249 المؤرخ في 08 سبتمبر 2014، ج . ر.ج .ج ، عدد 54 المؤرخ في 21 ديسمبر 2014.

- النصوص التشريعية

1- القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 و المتعلق بالوقاية من تبييض الاموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما، ج ر ج ج، عدد 11، المعدل و المتمم بالأمر 12-02 مؤرخ في 13 فيفري 2012، ج، ر، ج، ج، عدد 08، صادر في 15 فيفري 2012.

2- قانون رقم 06-01 مؤرخ في 20 فيفري 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد، ج. ر. ج .ج، عدد 14، صادر بتاريخ 8 مارس 2006، المتمم بالأمر رقم 10-05 المؤرخ في 26 أوت 2010،ج. ر .ج .ج و المعدل و المتمم بالقانون رقم 11-15 المؤرخ في 2 أوت ، ج. ر.ج .ج عدد 44.

3- امر رقم 07-01 المؤرخ في 01 مارس 2007، ج ر عدد 16 مؤرخ في 07 مارس 2007، يتعلق بحالات التنافي و الالتزامات الخاصة ببعض المناصب و الوظائف، ج. ر.ج .ج عدد 26.

4- قانون العضوي رقم 12- 05 المؤرخ في 12 جانفي سنة 2012، يتعلق بالإعلام.، ج .ر.ج .ج، عدد 02 المؤرخ في 15 جانفي 2012.

- النصوص التنظيمية

1- مرسوم الرئاسي رقم 06-414 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، يحدد نموذج التصريح بالممتلكات، ج . ر. ج ج عدد 74 المؤرخة في 22 نوفمبر 2006.

2- مرسوم رئاسي 06-415المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، يحدد كيفيات التصريح بالممتلكات بالنسبة للموظفين العموميين غير المنصوص عليهم في المادة ستة (06) من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج . ر. ج . ج عدد 74 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006.

3- مرسوم التنفيذي رقم 13-318 المؤرخ في 16 سبتمبر 2013، المتعلق بإجراءات الكشف عن الاموال و الاملاك الأخرى و تحديد موقعها و تجميدها في إطار مكافحة تمويل الإرهاب، ج . ر. ج .ج عدد 47.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

*** EN FRANCAIS**

I - OUVRAGES

1- **Eigen Peter**, le rôle d'une ONG : Transparency International, institut de la gestion publique et de développement économique.2016

2- **Ensemble contre la corruption**, Stratégie 2020 de Transparency International, Transparency international, Berlin, 2015.

II- Mémoire

1- **FITZGERALD Philip**, « les dispositifs juridiques internationaux de lutte contre la corruption des agents publics étrangers » Thèse pour le doctorat en droit, droit public, Université du Sud Toulon-Var, 2011.

2- **PIGEAT Mathias** , La Corruption et les Contrats Publics Internationaux, Master 2 Recherche droit public économique, 2007.

III- Articles

1- **WIEHEN Michael H**. « Le rôle de la société civile : demander des comptes aux gouvernements », in Affairisme : la fin de système, comment combattre la corruption, publications de l'OCDE, 2000, p-p 231-248.

2- **LEBEGUE Daniel & YUNG Marina,** « Restitution des avoirs détournés : Le rôle des organisations non gouvernementales », Revue Internationale et Stratégique, N°85, 2012, p-p 85et 86.

IV- DOCUMENTS

A- Rapports

- **Mat Tromme, Paul banooba, Hannah L. Burrows et Mike Law**, mise en œuvre et application de la convention de l'Union Africaine dur la Prévention et la lutte contre la corruption, un examen comparatif, Transparency International, 2020.

B- Publication

- **Conseil de l'Europe**, Manuel de formation, les bases conceptuelles de la lutte contre la corruption, 1er Edition, direction générale des droits de l'Homme et de l'Etat de droit, France, 2013

* EN ENGLAIS

Books

1- **Alexander Robert**, Transparency International Organisation, Library of Congress, Washigton, 2002.

2- **Transparency International & United National Human Settlements Programme,**Tools to Support Transparency in Local Governance, Copyright : UN-HABITAT & TI, Printed in Nairobi, 2004.

II - DOCUMENTS

Reports

- **Lucas Amin and José María Marín**, Recommendations on asset and interest declarations for OGP action plan, Transparency International, 2020

فهـرس المحتـويات

قائمة المختصرات	
مقدمـة	**01**
الفصل الأول: منظمة الشفافية الدولية نموذج ناجح لمحاربة الفساد	
المبحث الأول: ماهية منظمة الشفافية الدولية	07
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمنظمة الشفافية الدولية	07
الفرع الأول: المقصود بمنظمة الشفافية الدولية	07
أولا: تعريف منظمة الشفافية الدولية	08
ثانيا: دوافع اهتمام منظمة الشفافية الدولية بمكافحة الفساد	08
الفرع الثاني: نشأة منظمة الشفافية الدولية	09
أولا: أسباب نشأة منظمة الشفافية الدولية	09
ثانيا: المبادئ التوجيهية لمنظمة الشفافية الدولية	10
الفرع الثالث: أهداف منظمة الشفافية الدولية	11
أولا: الترويج بمكافحة الفساد	12
ثانيا: التحسيس بمخاطر الفساد	12
ثالثا: إبرام اتفاق النزاهة	13
الفرع الرابع: إنجازات منظمة الشفافية الدولية	13
المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لمنظمة الشفافية الدولية	15
الفرع الأول: تنظيم الأشخاص	15
أولا: تعيين الأفراد	16
ثانيا: المؤيدون و الأعضاء الفخريون	16
الفرع الثاني: أجهزة منظمة الشفافية الدولية	17
أولا: إدارة منظمة الشفافية الدولية	17
1: الامانة العامة	17
2: مجلس الإدارة	17
3: المجلس الاستشاري	18
ثانيا: فروع منظمة الشفافية الدولية	18
1: اعتماد فروع المنظمة لدى الدول	18
2: منظمة الشفافية الفرنسية كنموذج ناجح لمجتمع مدني فعال لمكافحة الفساد	19
3: فرع منظمة الشفافية في فلسطين: الائتلاف من أجل النزاهة و المساءلة	20
المبحث الثاني: أليات منظمة الشفافية الدولية لمحاربة الفساد	22
المطلب الأول: إنشاء التحالفات كآلية لمواجهة الفساد على المستوى الدولي	22
الفرع الأول: التعاون مع الهيئات و المؤسسات الدولية	22
أولا: التعاون مع ندوق النقد الدولي	23

ثانيا: التعاون مع مجموعة العشرين **G20**	23
الفرع الأول: مشروع الاتحاد العالمي لمكافحة الفساد	24
الفرع الثاني: مشروع الحوكمة المفتوحة	25
أولا: خطط عمل شراكة الحوكمة المفتوحة	25
ثانيا: حملة كسر الأدوار	27
المطلب الثاني: مكافحة الفساد وطنيا	27
الفرع الأول: تفعيل الحكم الراشد	28
أولا: تعزيز المساءلة لمكافحة الفساد على المستوى الوطني	28
ثانيا: تقييم نظام النزاهة الوطني	28
ثالثا: جهود الجزائر لتفعيل الحكم الراشد	30
1: الإجراءات التشريعية	31
2: الإصلاحات المصاحبة	32
الفرع الثاني: التعاون مع المجتمع المدني	33
أولا: تفعيل دور هيئات المجتمع المدني	33
ثانيا: التعاون مع الصحافة الاستقصائية	34
ثالثا: مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة و الفساد	35
الفصل الثاني: أساليب منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد	
المبحث الأول: تقييم الفساد كوسيلة للوقاية من انتشاره	38
المطلب الأول: مؤشر مدركات الفساد	38
الفرع الأول: المقصود بمؤشر مدركات الفساد	39
أولا: تعريف مؤشر مدركات الفساد	39
ثانيا: مظاهر الفساد التي يغطيها مؤشر مدركات الفساد	39
الفرع الثاني: طريقة حساب مؤشر مدركات الفساد	39
الفرع الثالث: مصادر مؤشر مدركات الفساد	40
الفرع الرابع: مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020 قياس الفساد في ظل جائحة كوفيد-19	41
الفرع الخامس: موقع الجزائر في مؤشر مدركات الفساد	43
الفرع السادس: مظاهر الفساد المقصات من مؤشر مدركات الفساد	44
المطلب الثاني: التقرير الدولي الشامل عن الفساد	45
الفرع الأول: مجال استخدام التقرير العالمي الشامل عن الفساد	45
الفرع الثاني: منهجية إعداد التقرير العالمي الشامل عن الفساد	45
الفرع الثالث: التقرير السنوي 2020 عن الفساد	46
المطلب الثالث: مؤشر دافعي الرشاوي	47
الفرع الأول: المقصود بمؤشر دافعي الرشاوى	47
الفرع الثاني: منهجية مؤشر دافعي الرشاوي	47
الفرع الثالث: طريقة حساب مؤشر دافعي الرشاوي	48
المطلب الرابع: مقياس الفساد العالمي	48

الفرع الأول: منهجية مقياس الفساد العالمي	49
الفرع الثاني: مصادر بيانات مقياس الفساد العالمي	49
الفرع الثالث: مقياس الفساد العالمي: الاتحاد الأوروبي 2021	51
المبحث الثاني: الدور الرقابي لمنظمة الشفافية الدولية على الفساد	52
المطلب الأول: دور المنظمة في تنفيذ الاتفاقيات الدولية ضد الفساد	52
الفرع الأول : دور المنظمة في إبرام الاتفاقيات الدولية لمحاربة الفساد	52
أولا: المساعدة في ابرام اتفاقية الامم المتحدة	53
ثانيا: دور المنظمة في إبرام اتفاقية التعاون والتنمية الاقتصادية	54
الفرع الثاني: الرقابة حول مدى احترام بنود الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد	56
أولا: متابعة اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد	56
ثانيا: تقدم الدول في تطبيق اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لمكافحة الرشوة الأجنبية	57
ثالثا: إنفاذ اتفاقية الاتحاد الافريقي للوقاية من الفساد و مكافحته	58
المطلب الثاني: طرق منظمة الشفافية الدولية لتفعيل الرقابة ضد الفساد	60
الفرع الأول: دور منظمة الشفافية الدولية في تقديم الخبرة	61
أولا: منظمة الشفافية الدولية كخبير دولي في مجال محاربة الفساد	61
ثانيا: مشاركة منظمة الشفافية الدولية في المؤتمر العالمي لمكافحة الفساد	62
الفرع الثاني: أساليب ضغط منظمة الشفافية الدولية لمحاربة الفساد	62
أولا: نشر قضايا الفساد	63
1: إتباع نهج مزدوج للعمل على المستوى الوطني و الدولي لإحداث تغيير	63
2: التعاون للضغط على الجهات القوية	63
ثانيا: اللجوء للقضاء و التأسيس كطرف مدني	64
خاتمة	66
ملحق	
قائمة المراجع	69
فهرس المحتويات	77
ملخص	

ملخص

تعتبر منظمة الشفافية الدولية كأحد أكبر تجمعات المجتمع المدني التي تعمل على مكافحة الفساد، تشتهر بأبحاثها في مجال الفساد و بمنهجها في الدعوة لمحاربة الفساد القائم على الأدلة، حققت المنظمة العديد من النجاحات نتيجة نموذجها التنظيمي وتعاونها دوليا و محليا و الاستفادة من تبادل الخبرات المكتسبة.

أسفرت جهود منظمة الشفافية الدولية لاكتشاف الأسباب الجذرية للفساد عن عدد لا يحصي من الأساليب التي تردد صداها في العالم كله، و التي تهدف من خلالها المنظمة إجراء إصلاحات وإحداث تغيير.

تعتمد منظمة الشفافية الدولية لتعزيز الإصلاحات التي تعمل عليها على المعايير و المؤسسات الدولية، لا سيما الاعتماد على الاتفاقيات العالمية و الإقليمية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و اتفاقية مكافحة الفساد التابعة لمنظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي و التي سوف يكون تنفيذها على المستوى الوطني أولوية المنظمة.

Résumé

Transparency International est considérée comme l'un des plus grands groupes de la société civile qui œuvre contre la corruption, connue pour ses recherches dans le domaine de la corruption et son approche de plaidoyer basée sur des faits probants, nombres des succès remporté par l'organisation sont dus à son modèle organisationnel qui permet de conjuguer le plaidoyer au niveau mondial et au niveau local et de tirer parti des expériences que l'organisation a acquises.

Les efforts de Trasparency International pour explorer les causes profondes de la corruption et l'état des systèmes de transparence de redevabilité et l'intégrité se sont traduits par une myriade d'outils et de recommandations qui ont été repris dans le monde entier et qui servent à mener au bout les réformes de l'organisation et d'apporter le changement.

Pour renforcer les réformes, Transparency International s'appuie sur les normes et les institutions internationales notamment les conventions mondiales et régionales, telles que la convention des Nations Unies contre la corruption et la Convention anticorruption de l'Organisation de coopération et de développement économique, dont leur mise en œuvre au niveau mondial sera la priorité de l'organisation.